

الاستراتيجية الأمريكية في منطقة منابع النيل الاستوائية  
(١٩٥٨ - ١٩٩١)

دكتور

محمد رجب تمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

## مقدمة:

تمثل منطقة منابع النيل الاستوائية - التي تضم كلا من رواندا وبوروندي وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وكينيا أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لترتيبات القوى الدولية الكبرى في القارة الأفريقية، وتعد المنطقة من أغنى مناطق العالم بالثروات والمعادن الثمينة ذات الأهمية الاستراتيجية، كما تتميز المنطقة بموقعها الاستراتيجي المهم؛ إذ تعد حلقة وصل بين الدول العربية شمال الصحراء والدول الأفريقية جنوب الصحراء، فضلا عن قربها من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بما تمثله تلك المنطقة من أهمية استراتيجية بالنسبة لحركة الملاحة والتجارة الدولية.

وفي أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بدأت الإدارة الأمريكية عملية إعادة تقييم لأهمية أفريقيا الاستراتيجية، وشجع انتهاء الاستعمار الأوروبي ونشوب الحرب الباردة - الولايات المتحدة للحصول على النفوذ والمزايا الاستراتيجية في أفريقيا، كما عملت على ملء الفراغ السياسي الناتج عن رحيل القوى الاستعمارية، وخاصة في منطقة منابع النيل الاستوائية ذات الأهمية الاستراتيجية؛ لذلك بدأت الإدارة الأمريكية تحديد أهدافها في تلك المنطقة، وتجهيز الخطط للعمل على تحقيقها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول وضع صورة كلية للاستراتيجية الأمريكية في منطقة منابع النيل الاستوائية ذات الأهمية خلال الفترة المحددة للدراسة ١٩٥٨ - ١٩٩١، وتحاول هذه الدراسة تحديد المفهوم الشامل للاستراتيجية، بعيداً عن المفهوم القديم الذي حصر الاستراتيجية في الجوانب العسكرية فقط، وفي سبيل ذلك ترصد الدراسة الأهداف الكلية للولايات المتحدة في تلك المنطقة، والتي سعت لتحقيقها بتنفيذ عدد من الخطط والسياسات في المجالات كافة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد كبير من الوثائق الأمريكية غير المنشورة، علاوة على تقارير ودراسات مراكز صنع القرار الأمريكي في محاولة لكشف أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في منطقة منابع النيل الاستوائية. كما يعد موضوع هذه الدراسة أيضاً من القضايا التي ترقى إلى مصفوفة المصالح المصرية للدولة المصرية؛ قضية مياه النيل ومنطقة منابع النيل الاستوائية وما يجري فيها.

وبناءً على التعريف المنهجي للاستراتيجية الشاملة أصبح على الباحث ضرورة معالجة هذه الدراسة باستعراض الخطط والأساليب والسياسات الأمريكية المتنوعة من سياسة

واقتصادية وعسكرية وإعلامية ومائية؛ في محاولة لكشف كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها في منطقة منابع النيل الاستوائية؟ كما يهدف الباحث إلى توضيح كيف تكاملت هذه السياسات والخطط في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي لا يمكن الانتباه إليها بدراستها بمفردها بعيداً عن دراسة الخطط الأمريكية في المنطقة كافة.

ويرجع سبب اختيار عام ١٩٥٨ لبداية الدراسة؛ حيث أنه العام الذي قررت خلاله الولايات المتحدة إنشاء مكتب للشئون الأفريقية وجعلت تبعيته لوزارة الخارجية مباشرة، وأصبحت أفريقيا - منذ ذلك الحين - بصفة عامة ودول منطقة منابع النيل الاستوائية بصفة خاصة ميداناً مهماً على الأضعدة كافة؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، كما شهدت تلك الفترة من أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات انتقال الحرب الباردة من أوروبا وآسيا إلى أفريقيا، وظهر ذلك في صراعات منطقة منابع النيل الاستوائية، مثل أزمة الكونغو.

وأما عن اختيار عام ١٩٩١ لنهاية الدراسة فيرجع إلى إعلان الولايات المتحدة عن بداية نظام عالمي جديد عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ لم يعد لدول أفريقيا في تلك المرحلة نفس الاهتمام الذي حظيت به من قبل. حيث تراجعت الولايات المتحدة عن التدخل المباشر في الصراعات الداخلية في المنطقة واكتفت بتحقيق هدفين أساسيين في المنطقة هما: إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ومحاولة عزل نظم الحكم المناوئه لها.

وقد أعلن الرئيس جورج بوش ( ١٩٨٩-١٩٩٣ ) في بداية حكمه عن نظام عالمي جديد، والذي بدأ مع انتهاء الحرب الباردة، وبمقتضاه انتهى عهد القطبية الثنائية وظهر نظام القطب الواحد الذي تمثله الولايات المتحدة ومن ثم بدأ عصر جديد في سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا<sup>(١)</sup> ومع ذلك ظلت الاستراتيجية الأمريكية مطبقة لبضع سنوات، كمرحلة انتقالية للانتهاء من بعض القضايا، وظهر ذلك من خلال السياسات المتبعة في بعض دول منطقة منابع النيل الاستوائية حتى نهاية القرن العشرين.

ومما يدل على تغير الاستراتيجية الأمريكية في فترة التسعينيات من القرن الماضي تصريح الرئيس بوش أيضاً "إن لنا مصالح استراتيجية واقتصادية وإنسانية في أفريقيا، فالقارة تمثل لنا سوقاً كبيراً و متنامياً لسلع وتكنولوجيا ومعدات الولايات المتحدة، وهي مصدر

معادن حيويه لتطورنا ودفاعنا، وسواحلها تراقب طرق التجارة المهمة، والسيطرة على أفريقيا بواسطة أي قوة أخرى معادية للغرب يمثل خطراً لأمننا الجماعي"<sup>(٢)</sup>.

وسوف يتناول الباحث في هذه الدراسة تحديد مفهوم الاستراتيجية والرؤية الأمريكية لمفهوم الاستراتيجية، ثم يتناول أهمية منطقة منابع النيل الاستوائية للولايات المتحدة ثم أهداف الولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية ثم يبدأ في استعراض الخطط المختلفة للولايات المتحدة لتحقيق استراتيجيتها في منابع النيل الاستوائية ويبدأها بالخطط الاقتصادية ثم السياسية والعسكرية والدعائية والمائية، ويختم الدراسة بخلاصة يستعرض فيها أهم النتائج.

### أولاً- مفهوم الاستراتيجية وأهمية منطقة منابع النيل الاستوائية للولايات المتحدة.

جاءت كلمة "استراتيجية" المعاصرة إلينا من اليونانية القديمة، حيث كانت تشير إلى فن أو مهارة الجنرال، وتطورت الكلمة بمرور الوقت حتى أصبحت على نطاق واسع اليوم، لدرجة أنها صارت مطبقة على كل شيء كبديل أو مرادف للمصطلح plan "خطة"<sup>(٣)</sup>.

وتعد الاستراتيجية مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المقررة في أقل وقت وبأقل تكلفة، وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق هدف السياسة عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات والوسائل المتوفرة كافة.

ولقد عرف ألفرد شاندلر جونيور Alfred D. Chandler Jr. المؤرخ الأمريكي الاستراتيجية على أنها: "تحديد الغايات والأهداف الأساسية بعيدة المدى، ثم اختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لتحقيق هذه الغايات"<sup>(٤)</sup>.

ويعرف أندريه بوفر André Beaufre الجنرال والمفكر الفرنسي الاستراتيجية بأنها تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية"<sup>(٥)</sup>.

وقدم المفكرون على مر السنوات تعريفات عدة لمصطلح الاستراتيجية، ونستدل منها إلى أن القواسم المشتركة داخل الفرضية الأساسية لمصطلح الاستراتيجية تميل إلى الهيمنة ، لاسيما في الوقت المعاصر. وتُعرّف الاستراتيجية على أنها "عملية صنع قرارٍ معقدة تربط الغايات المنشودة (الأهداف) بطرق ووسائل تحقيق تلك الغايات".

وتتطلب الاستراتيجية تجميع وتنسيق أعمال محددة مرتبطة ببعضها عن قصد بطريقة مصممة لتحقيق غاية أو مجموعة من الغايات. وبموجب هذا التحديد، فإن مفاهيم مثل معاداة الشيوعية ، والتفوق البحري، وتنمية التحالفات، وهيمنة المعلومات تمثل الرغبات والأهداف الأمريكية بصفة عامة في النصف الثاني من القرن العشرين<sup>(٦)</sup>.

وأشار الدكتور تامي ديفيس بيدل Tami Davis Biddle (أستاذ الأمن القومي في الكلية الحربية للجيش الأمريكي USAWC) أنه يجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأنه يمكن ممارسة الاستراتيجية بأي شكل مثالي، وعلى الرغم من تأكيده أن في المواقف التي تكون فيها الحياة على المحك ، لدينا التزام أخلاقي ببذل كل ما في وسعنا لمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات والتي يجب أن نواجهها بينما نضع ونبذل الاستراتيجيات الكبرى لتحقيق الغايات السياسية المنشودة لبلادنا<sup>(٧)</sup>.

وأكد الدكتور بيدل أن أي نظام سياسي يعمل في النظام الدولي لديه مجموعة من المصالح التي يسعى للدفاع عنها من خلال الاستفادة من موارده المتاحة. وتلك الأنظمة على استعداد لإنفاق الموارد لحماية وتعزيز تلك المصالح في نظام لا يضمن فيه النجاح ولا البقاء. وأشار المؤرخ والمحلل السير مايكل هوارد Michael Howard إلى أن معظم الدول تهدف دائماً في الحفاظ على استقلالها ، وفي كثير من الأحيان لتوسيع نفوذها ، وفي بعض الأحيان لتوسيع سيطرتها<sup>(٨)</sup>.

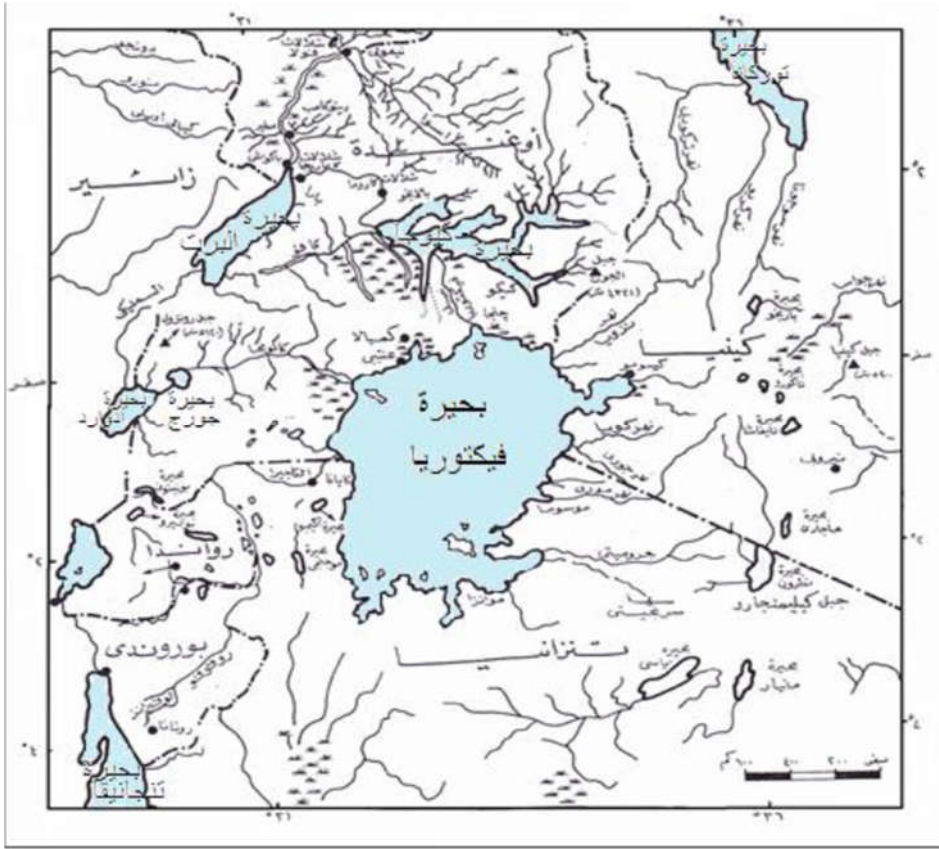
وأشار تقرير للكلية الحربية الأمريكية الصادر عن مؤسسة الدراسات الاستراتيجية إلى أن مصطلح الاستراتيجية يستخدم للإشارة إلى السياسة الخارجية لبلد ما لتحقيق أهدافها الوطنية في النظام الدولي، وتنقسم الوسائل التي تمتلكها الدولة لتحقيق هذه الأهداف إلى ثلاث أو أربع أدوات يطلق عليها "أدوات القوة الوطنية". وهي سياسية و دبلوماسية ، واقتصادية ، وعسكرية ، ومعلوماتية<sup>(٩)</sup>.

ولم تحتل قارة أفريقيا أهمية في الاستراتيجية الأمريكية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٧٨٩ وحتى استقلال الدول الأفريقية وبداية الحرب الباردة<sup>(١٠)</sup>؛ ويرجع ذلك إلى أن السياسة الأمريكية كانت تنتظر إلى أفريقيا باعتبارها مسئولية أوروبية، خاصة وأن التكاليف على أفريقيا يتناقض مع مبدأ منرو الذي يقضى بعدم التدخل في مناطق النفوذ الأوروبي،

ولكن مع أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بدأت إعادة تقييم لأهمية أفريقيا الاستراتيجية.

وبدأت الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا تتخذ منهج جديد منذ انشاء مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية في ٢٠ أغسطس ١٩٥٨ خلال عهد الرئيس الأمريكي أيزنهاور) (١٩٥٣ - ١٩٦١) <sup>(١١)</sup> وحددت مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الأسس السليمة للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا أنها تلك السياسة التي تعمل على تحقيق المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا<sup>(١٢)</sup>.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة شهد العالم تغيرا في المفاهيم السياسية والاقتصادية والعسكرية، كان من نتيجته فقدان أفريقيا لأهميتها الاستراتيجية والسياسية، والتي تميزت بها خلال تلك الحرب ومن ثم تعرضت القارة الأفريقية ومنطقة منابع النيل الاستوائية تدريجياً للتهميش في السياسة الخارجية مع بداية عقد التسعينيات. أما عن أهمية منطقة منابع النيل الاستوائية؛ فبداية تقع منابع النيل الاستوائية في هضبة البحيرات الاستوائية، وسُميت بهذا الإسم لكثرة بحيراتها وأشهر هذه البحيرات خمس بحيرات كبرى متصلة جميعها بالنيل؛ وهي إدوارد وجورج وألبرت وفيكوتوريا وكيوجا، وتقع هذه البحيرات داخل حدود كينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبورندي<sup>(١٣)</sup>.



خريطة توضح منطقة منابع النيل الاستوائية<sup>(١٤)</sup>.

وتمثل منطقة البحيرات العظمى أهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الدولية الكبرى في إفريقيا، وخاصة بعد أن أصبحت الدول الإفريقية مسرحاً للصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما عرف بفترة الحرب الباردة. وتعد منطقة البحيرات العظمى من أغنى مناطق العالم بالثروات والمعادن الثمينة ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الكوبالت واليورانيوم والنحاس والأحجار الكريمة والألماس والذهب، وتحتوي أيضاً على كميات كبيرة من النفط بالإضافة إلى امتلاكها لخزان مائي ضخم يكفي لسد احتياجات القارة من المياه وتوليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية، كما تتميز منطقة البحيرات العظمى بموقعها الاستراتيجي المهم؛ قربها من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بما يمثله من أهمية بالنسبة لحركة الملاحة والتجارة الدولية، لذلك سعت الولايات المتحدة لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها<sup>(١٥)</sup>.

## ثانياً - أهداف الولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.

كانت الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في قارة أفريقيا بصفة عامة ومنطقة منابع النيل الاستوائية بصفة خاصة من أولويات صنّاع القرار الأمريكي، وتمثلت تلك الأهداف في الحصول على المواد الخام، وتشجيع التجارة والاستثمارات الأمريكية في دول المنطقة<sup>(١٦)</sup>، وفتح الأسواق للصناعات الأمريكية وتأمين الطرق البحرية للتجارة الأمريكية<sup>(١٧)</sup>. وبعد حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وظهور أزمة الطاقة في الشرق الأوسط ظهرت أهمية أفريقيا كمصدر بديل للحصول على الطاقة، وتعد دول منابع الاستوائية من المناطق الغنية بمصادر الطاقة بعد الاكتشافات الحديثة للبترو (١٨).

وأوضح وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس Cyrus Vance في تصريح له عام ١٩٨٢ أن معادن أفريقيا وثرواتها تمدنا حالياً بحصة مهمة من وارداتنا مثل: الكوبالت والنحاس والمنجنيز المستخدمة في مصانعنا، والكافور والبن المستخدمة في منازلنا، إن أفريقيا تزودنا بنحو ٣٨ في المائة من وارداتنا من البترول الخام، كما أن استثماراتنا المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء قد ازدادت بنحو ستة أضعاف خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، كما زادت تجارتنا مع أفريقيا بنحو اثنتا عشر ضعفاً بالنسبة لما كانت عليه من قبل<sup>(١٩)</sup>.

أما بالنسبة للأهداف السياسية فقد تمثلت في مواجهة النشاط الشيوعي في المنطقة، خاصة بعد أن أصبحت المصالح السوفيتية خطراً على المصالح الأمريكية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، في ظل نشر السوفيت لقوات عسكرية في أثيوبيا واليمن الجنوبي وأوغندا، وتزايد اهتمام أمريكا السياسي بالمنطقة بعد الثورة الأنثيوبية عام ١٩٧٤ والإطاحة بهيلا سلاسي حليف الولايات المتحدة واستبدال حكومة منجستوهيلا ميريام حليف الاتحاد السوفيتي به<sup>(٢٠)</sup>.

ومن أهداف أمريكا السياسية أيضاً مواجهة النفوذ الفرنسي في منطقة البحيرات العظمى؛ حيث بدأ النفوذ الفرنسي في التزايد في شرق أفريقيا بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٦٨ كرد فعل للأزمة الاقتصادية مما سبب قلقاً للولايات المتحدة التي كانت تسعى للسيطرة على ممتلكات بريطانيا، والهيمنة على منطقة شرق أفريقيا والمحيط الهندي<sup>(٢١)</sup> وبعد دخول فرنسا في منافسة مع السياسة الأمريكية في منطقة البحيرات العظمى حول



استغلال ثروات المنطقة من مياه وبتترول ومعادن، عملت الولايات المتحدة على زيادة نفوذها في المنطقة من أجل التخلص من النفوذ الفرنسي<sup>(٢٢)</sup>.

وناقش مجلس الأمن القومي المصالح الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي، وما هي أفضل الاستراتيجيات للتعامل مع السوفييت في هذه المنطقة؟ وما هي القوى الخارجية التي يجب تأييدها للعب دور إيجابي في المنطقة: منظمة الوحدة الأفريقية، أم العرب، أم الأوروبيون، أم الصين، أم إسرائيل، أم آخرون؟. وجاءت الردود جميعها في سبيل تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وهذا ما سوف يتضح أثناء مناقشة الخطط السياسية للولايات المتحدة<sup>(٢٣)</sup>.

وتهدف الولايات المتحدة في سبيل تحقيق مصالحها في المنطقة إلى دعم ومساعدة بعض القادة الأفارقة الذين يعملون على تحقيق المصالح الأمريكية، وكذلك دعم الجماعات المعارضة الموالية<sup>(٢٤)</sup> ومن أهداف الولايات المتحدة الحفاظ على أمن وسلامة إسرائيل؛ إذ هي الحليف الرئيس للولايات المتحدة، والتي تعتمد عليه بصورة دائمة في المنطقة<sup>(٢٥)</sup>. ومن أهداف إسرائيل في منطقة البحيرات العظمى الحصول على حصة من مياه نهر النيل، لذلك تعمل الولايات المتحدة على التأثير على الخزان المائي في المنطقة؛ إذ تعد قضية المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج لمقولة حروب المياه في المنطقة<sup>(٢٦)</sup>.

أما عن الأهداف العسكرية للولايات المتحدة فقد تمثلت في الحصول على القواعد الجوية والبحرية ونقاط الاتصال في إفريقيا، وحدد المسؤولون في البنتاجون أن مصالح الولايات المتحدة العسكرية في أفريقيا تشمل قواعد دعم وحق تحليق وهبوط الطيران، ومرافق دعم الفضاء وبرامج الصواريخ والاتصالات والاستخبارات<sup>(٢٧)</sup>. ومن أهداف الولايات المتحدة تدعيم وتعزيز الروابط العسكرية مع أوغندا التي اعترفت لها بدور إقليمي متميز وكذلك رواندا تحت حكم الجبهة الوطنية وذلك بتقديم المساعدات العسكرية للبلدين من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية الذي ينفذه البنتاجون، وبرنامج المبيعات التجارية الخاصة، وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي<sup>(٢٨)</sup>.

**ثالثاً - الخطط الاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.**

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها الاقتصادية في منطقة منابع النيل الاستوائية عن طريق تقديم المساعدات والقروض لدول المنطقة، وتشجيع

الاستثمار، وحماية النظام الرأسمالي وضمان استمرار وارداتها من المواد الخام من دول المنطقة.

إن الاهتمام الأمريكي بالفرص الاقتصادية والمالية المتاحة في أفريقيا أمر طبيعي؛ فلا يمكن أن تتجاهل دولة تجارية مثل الولايات المتحدة أفريقيا - التي تعد سوقا تجاريا غير متطور يضم ٨٠٠ مليون مستهلك، كما أن خمسة عشر في المائة من نفط الولايات المتحدة المستورد يأتي من أفريقيا<sup>(٢٩)</sup>.

لذا حرصت الولايات المتحدة على الحصول على المواد الخام والمعادن التي تمتلكها المنطقة، والتي تقوم عليها صناعاتها الاستراتيجية، فأبدت اهتماما واضحا بالكونغو الذي ينتج ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي من الماس الصناعي وثلاثة أخماس الإنتاج العالمي من الكوبالت. ومما يدل على أهمية الكوبالت كمعدن استراتيجي غزو القوات الأمريكية لمقاطعة شابا الغنية بالمعادن مرتين في أواخر السبعينيات من أجل الحصول على معدن الكوبالت. كما تعد الكونغو من أكبر الدول إنتاجا لليورانيوم، ورابع دولة في العالم إنتاجا للنحاس، كما توجد في أراضيها كميات كبيرة من الذهب والفضة وغيرها من المعادن<sup>(٣٠)</sup>.

تعرضت مصالح الولايات المتحدة للخطر في الكونغو بشكل أساسي في مناسبات متكررة، وترى الولايات المتحدة أن انهيار الكونغو سيكون له تأثير كارثي على استقرار جزء كبير من القارة. وهذا بدوره سيسمح بتدخل شيوعي أكبر في إفريقيا. ولذلك رأت الإدارة الأمريكية أن تقديم قرض بقيمة ١٥ مليون دولار لبرنامج دعم المساعدة للكونغو (كينشاسا) لتحقيق دولة كونغولية معتدلة وقابلة للحياة وآمنة تماما سوف يكون له بالغ الأثر على استقرار واعتدال الدول المجاورة مثل أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وزامبيا.

ومن التأثيرات الإيجابية المحتملة لهذا القرض في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة مما يلي:

أولا- تشغيل بند الشحن ٥٠/٥٠ الذي بموجبه يتم تمويل الشحن على السفن الأمريكية من قبل الكونغو.

ثانيا- إنشاء أسواق للسلع التي لم يتم استيرادها من قبل من الولايات المتحدة.

ثالثا- إدراج واردات القطاع العام (بشكل أساسي من المتاجر الفائضة في الولايات المتحدة) التي كان من الممكن شراؤها من مصادر أخرى<sup>(٣١)</sup>.

وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد ثالث أكبر دولة مستوردة من كينيا<sup>(٣٢)</sup>. وأهم الواردات الأمريكية منها: القهوة والشاي والأسمت واللحوم وجلود الحيوانات، ونبات السيسل (يستخدم في صناعة السفن) ونبات البيرانيوم (وهو نبات يؤخذ من زهرته مادة مطهرة ضد الحشرات، وغير ضار بالإنسان وله أهمية كبرى في تخزين المواد الغذائية ويستعمل أيضًا كمبيد حشري)<sup>(٣٣)</sup> كما تعتمد الولايات المتحدة على واردات الأسماك من أوغندا<sup>(٣٤)</sup>.

شجعت الإدارة الأمريكية الاستثمارات في دول منابع النيل الاستوائية وخاصة في كينيا، فقد دعمت نشاط مؤسسة أوبيك "OPEC" (مؤسسة الاستثمارات الخاص لما وراء البحار)<sup>(٣٥)</sup>. وتعد الاستثمارات الأمريكية في كينيا من أدوات الضغط الأمريكية عليها، حيث استخدم السفير الأمريكي في كينيا وليام أتودد "William Attwood" تلك المساعدات كأداة ضغط على حكومة كينيا، وذلك أثناء أزمة الكونغو عام ١٩٦٤ عندما هدد بتصفية الاستثمارات الأمريكية في كينيا<sup>(٣٦)</sup>.

وبلغت حجم الصادرات الأمريكية إلى كينيا في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ حوالي ١٧٠ مليون دولار، بينما بلغت الواردات ١٠٩ مليون دولار<sup>(٣٧)</sup>. كما بلغت الاستثمارات الأمريكية حوالي ٦٠٪ من الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الكونغو<sup>(٣٨)</sup>. وتنامت الاستثمارات الأمريكية في أوغندا، ومنذ عام ١٩٧٣ أصبحت أوغندا الشريك التجاري الرئيسي للولايات المتحدة<sup>(٣٩)</sup>.

كانت دول شرق إفريقيا (كينيا ، أوغندا ، تنزانيا) ضمن أولويات سياسة المعونة الأمريكية المقترحة لأفريقيا عام ١٩٦٦ وذلك حسب رؤية وزارة الخارجية الأمريكية؛ حيث كانت تنظر إلى هذه مجموعة من الدول كمجموعة إقليمية ذات آفاق تنمية جماعية جيدة<sup>(٤٠)</sup>.

ونكرت وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) أنه من المقرر أن تحل مجموعة شرق إفريقيا (EAC) محل منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا والسوق المشتركة لشرق إفريقيا ، وستقوم أيضًا بتهيئة بنك للتنمية وآلية لتنسيق السياسة النقدية؛ حيث ستبادل الدول الأعضاء العملات الوطنية بالقيمة الاسمية، وستجتمع البنوك الوطنية بانتظام لتنسيق السياسات النقدية<sup>(٤١)</sup>.

وشملت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية تقديم المساعدات والمنح الاقتصادية لبعض دول المنطقة لضمان استمرار ولاء تلك الدول للولايات المتحدة، وتقدم هذه المساعدات حسب سلم المصالح ومعيار الولاء ومناطق الاهتمام. ومن الأهداف الخفية لتلك المساعدات . احتواء التهديد الأيديولوجي للشيوعية؛ فمذد الخمسينات أصبحت المساعدات الخارجية أهم أدوات الصراع بين الشرق والغرب، وأهم وسائل مقاومة المد الشيوعي. ومن أهداف المساعدات أيضًا تحقيق الأمن والاستقرار ودعم الحلفاء وهو هدف أساسي، كما يذهب جزء من هذه المساعدات للمجاملات والرشاوي الدولية لشراء مواقف دولة معينة أو كسب تصويتها واستخدام قواعدها العسكرية ومجالها الجوي<sup>(٤٢)</sup>.

أكد سفير الولايات المتحدة في كينيا أنتوني دي مارشال Anthony D. Marshall إن دعم الاستقرار السياسي في كينيا يدعم المصالح الاقتصادية والتجارية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة؛ حيث يوجد أكثر من ١٣٥ شركة تجارية أمريكية في كينيا، وهناك احتمالات مواتية لزيادة التجارة والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك ، تواصل الحكومة الكينية السماح للولايات المتحدة بالوصول إلى مينائها البحري الرئيسي ، مومباسا ، وهو أمر مهم لعمليات البحرية الأمريكية الفعالة في منطقة المحيط الهندي<sup>(٤٣)</sup>.

وتعد كينيا من أكثر الدول تلقيًا للمساعدات الأمريكية، فبلغت المعونات الاقتصادية الأمريكية لها في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ حوالي ١٨٦,٦ مليون دولار. ويبين الجدول التالي تدفق المساعدات الأمريكية إلى كينيا في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٠ (الأرقام بالمليون دولار)<sup>(٤٤)</sup>.

العام	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
كمية مساعدات	١٩١	١٩٧	١٥٦	١١١	٧٠	١٠٨	١١٤	١٤٨	١٠٧

جاء في تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية عام ١٩٦٧ أنه من المحتمل أن يستمر الرئيس الأوغندي أوبوتي في استمالة كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة من أجل تعزيز مركزه في الداخل ، على الرغم من عدم استبعاد تلقيه بعض المساعدات الشيوعية، ومع ذلك ، فإذا توصل إلى الاعتقاد بأن الغرب يرفض نظامه ، فسوف يلجأ للحصول على المساعدة أينما يمكن أن يأتي بها<sup>(٤٥)</sup>.

بلغت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لأوغندا من قروض ومنح حوالي ٢٩,٧ مليون دولار في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٦ ثم زادت إلى ١٢١.٩ مليون دولار في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩٠ ثم زادت إلى ٨٨٠ مليون دولار في الفترة ما بعد ١٩٩٠، وكانت هذه المساعدات تهدف إلى مساعدة أوغندا في الحد من الأصولية الإسلامية في المنطقة<sup>(٤٦)</sup>.

وأكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة تقديم المساعدات الاقتصادية للبلدان التي تخدم مصالحنا المشتركة<sup>(٤٧)</sup> إلا أن الكونجرس طالب بتخفيض المساعدات والمعونات للدول الديكتاتورية في أفريقيا، واعترض مساعد وزير الخارجية أليسون روزنبرج " Alison Rosenberg" على تخفيض المساعدات لكينيا والصومال وزئير، وحذر من أن هذا القرار سوف يؤثر على ولاء تلك الدول لأمريكا وسوف يضر بالحكومات الصديقة<sup>(٤٨)</sup>.

وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة إقراض دول المنطقة بهدف ضمان تبعيتها الاقتصادية والسياسية، فقد بلغت القروض الأمريكية لكينيا في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٦ حوالي ٧٣,٣ مليون دولار ثم زادت من ١٩٧٧ - ١٩٨٩ إلى ٦٤٧,٩ مليون دولار ثم زادت ما بعد ١٩٩٠ إلى ٧٦٤,١ مليون دولار<sup>(٤٩)</sup>.

وافق الرئيس ليندون جونسون Lyndon B. Johnson على قرض بقيمة ١٣ مليون دولار لحكومة تنزانيا عام ١٩٦٨ وذلك لتحسين بناء جزء من الطريق الممتد من حقول النحاس في غرب زامبيا إلى دار السلام في تنزانيا<sup>(٥٠)</sup>، وبلغت حجم الصادرات الأمريكية إلى تنزانيا في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ حوالي ٤٩ مليون دولار، وحجم الواردات حوالي ١٥ مليون دولار<sup>(٥١)</sup> وكان الغرض الأساسي من هذه المساعدات فتح أسواق جديدة للصناعات الأمريكية في منطقة المذابح الاستوائية.

وهكذا بلغت القروض والمنح الأمريكية لتنزانيا ١٦٠,٨ مليون دولار في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٦ ثم زادت إلى ٣٦٩ مليون دولار في الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٩. وكان

للمساعدات الاقتصادية الصينية في تنزانيا أثر على الولايات المتحدة في إطار سياسة محاربة الشيوعية ويتضح ذلك من خلال برقية إلى وزير الخارجية دين راسك Dean Rusk حول العرض الصيني للمساعدة الاقتصادية التنموية لتنزانيا في إطار متابعة وزارة الخارجية الأمريكية للنشاط الصيني في شرق أفريقيا<sup>(٥٢)</sup>. كما أصبحت تنزانيا في عام ١٩٧٥ مدانه للمؤسسات الاقتصادية . المعروفة بتبعيتها للولايات المتحدة . مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ ١٣٦,٣ مليون دولار ومؤسسة التنمية الدولية بمبلغ ١٨٠ مليون دولار<sup>(٥٣)</sup>.

وبدأت المساعدات الأمريكية لبوروندي قبل الاستقلال عندما طلبت حكومة بلجيكا من الولايات المتحدة تقديم مساعدات طارئة من المواد الغذائية للتخفيف من المجاعة الخطيرة. وتمت الموافقة على تقديم المساعدات لرواندا وبوروندي ؛ وبلغت حصة بوروندي ٦١٥.٠٠٠ دولارًا. علاوة على مد الطرق. وتقربت الولايات المتحدة من بوروندي - على الرغم من أعمال القتل والعنف التي كانت سائدة في البلاد - طمعا في توفر فرص استثمار للشركات الأمريكية المهمة باستغلال الاكتشافات المعدنية الجديدة الرئيسية في البلاد<sup>(٥٤)</sup>.

ومن العرض السابق يتضح مدى حرص الولايات المتحدة على أن تكون أكبر دائن لدول المنابع الاستوائية، كما حرصت على الحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي في منطقة شرق أفريقيا ودعم الدول الرأسمالية<sup>(٥٥)</sup>. كما سعت الولايات المتحدة إلى إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي منذ التسعينات وذلك عن طريق تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة بما يحقق فرصًا أفضل للاستثمارات الأمريكية. كما وافق الكونجرس على قانون النمو والفرص في إفريقيا "AGOA"؛ بهدف استقطاب الدول الأفريقية ثقافيًا وسياسيًا وإعلاميًا لخدمة الأغراض الاقتصادية الأمريكية والعمل على إحداث تغييرات سياسية واقتصادية بما يخدم الأهداف الأمريكية، ومنها السعي نحو إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية. كما رفعت الولايات المتحدة شعار التجارة بدلاً من المساعدات، وأوضحت أن هذا لا يعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية، ولكن التركيز على مبدأ المساعدات من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا<sup>(٥٦)</sup>.

#### رابعاً - الخطط السياسية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.

شملت الخطط السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في دول منابع النيل الاستوائية مواجهة النشاط الشيوعي، والتخلص من القادة الموالين للسوفييت، و دعم الوجود الإسرائيلي في المنطقة، ودعم أنظمة الحكم وحركات المعارضة الموالية للغرب، ومواجهة النفوذ الصيني والفرنسي، واستخدام المنظمات الدولية، والتدخل في الصراعات السياسية في المنطقة لتحقيق الأهداف السياسية الأمريكية.

#### ١ - مواجهة النشاط الشيوعي.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية على مواجهة خطر المد الشيوعي في منطقة شرق أفريقيا، وتشير وثائق وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن مواجهة الخطر السوفيتي كان المحدد الأول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، كما أشارت تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى قلق الولايات المتحدة من زيادة النفوذ السوفيتي في منطقة شرق أفريقيا، وخاصة في دول منابع النيل الاستوائية؛ كينيا وتنزانيا وأوغندا، ودور الولايات المتحدة في مواجهة ذلك الخطر<sup>(٥٧)</sup>.

وطور الاتحاد السوفيتي اهتمامه بأفريقيا الاستوائية في أواخر الخمسينيات، وذلك بهدف فصل إفريقيا عن الغرب ولتأسيس نفوذ سوفيتي حيثما كان ذلك ممكناً. وبلغ مجموع المساعدة الاقتصادية السوفيتية عام ١٩٦٤ حوالي ٦٦٥ مليون دولار، علاوة على وجود حوالي ٢٠٠٠ فني اقتصادي سوفيتي في إفريقيا<sup>(٥٨)</sup>.

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت عن تنفيذ مبدأ ترومان، ونص هذا المبدأ على دعم الولايات المتحدة للدول التي تسعى لمقاومة الحركات الشيوعية<sup>(٥٩)</sup>، ووضعت إدارة الرئيس إيزنهاور الأسس التي سارت عليها الإدارات الأمريكية في أفريقيا كافة خلال الثلاثين عاما حتى نهاية الحرب الباردة، والتي تمثلت بشكل رئيس في تحقيق المصالح الغربية واحتواء الشيوعية<sup>(٦٠)</sup>.

وحول كيفية استعادة القوة الأمريكية في شرق أفريقيا أجابت وزارة الخارجية الأمريكية بتصريحها " إنه لا ينبغي علينا الاستسلام وانتظار التناقضات الداخلية في المنطقة لتتفاقم المشاكل السوفيتية هناك، إذا لم نتحرك لتعزيز مناطق القوة المتبقية ولمواجهة الجهود التخريبية السوفيتية الموسعة، فقد نخسر تمامًا هذه المنطقة.. إن أكثر المواقع قوة وإيجابية

في القرن الأفريقي هما السودان وكينيا، فكلاهما لديه قيادة محترمة، وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية ذكية، وأنظمة سياسية براغماتية لا تسبب لنا أي إحراج وكلاهما حريص على الحصول على المزيد من المساعدات العسكرية، ويقدمان دعماً بحرياً وجوياً لنا.. نحن بحاجة إلى أن نكون أقل تهاوناً بشأن تقديم المساعدة العسكرية لكلا البلدين<sup>(٦١)</sup>.

## ٢- التلخص من القادة الموالين للسوفييت.

حرصت الولايات المتحدة على التلخص من القادة الموالين للسوفييت؛ فبذلت جهوداً كبيرة من أجل التلخص من باترس لومومبا Patrice Lumumba أول رئيس وزراء منتخب في الكونغو بعد معارضة للأطماع الغربية في الكونغو؛ وذلك لرغبة الولايات المتحدة في وجود نظام موالي للغرب فيها<sup>(٦٢)</sup>.

وتدخلت الإدارة الأمريكية عام ١٩٦٠ في أزمة الكونغو<sup>(٦٣)</sup> من أجل تحقيق هدفين؛ الأول: احتواء الحركات القومية الراديكالية الكونغولية والثاني: منع التغلغل الشيوعي في الكونغو، وقد نجحت في تحقيق ذلك بعد تكليف الرئيس أيزنهاور لجهاز الاستخبارات الأمريكية CIA بالعمل سرا فيها. وقد نجحت في تحقيق مهمتها من خلال تدعيم الانقلاب الذي قام به موبوتو ضد حكومة لومومبا المنتخبة<sup>(٦٤)</sup>.

أشارت وثائق وزارة الخارجية الأمريكية إلى بقرية أرسلها الرئيس الكونغولي كاسافوبو ورئيس وزرائه باترس لومومبا إلى خروتشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ، يخبرونه فيها أن مناصبهم في خطر وأنهم قد يضطرون إلى طلب تدخل الاتحاد السوفيتي إذا لم يبتعد الغرب عن العدوان على الكونغو. وفي رده على رسالة لومومبا تعهد خروتشوف بالدعم السوفياتي للكونغو؛ حيث كان لومومبا غير راضٍ عن عدم إدانة الولايات المتحدة للإعتداء البلجيكي على بلاده بشكل صريح<sup>(٦٥)</sup>.

وفي تعليق للومومبا عن مساندة الغرب لبلجيكا واستنكار استعانتها بالاتحاد السوفيتي قال لومومبا: "سوف تتلقى القوات البلجيكية المساعدة من الشيطان أو أي شخص آخر طالما أنهم يحاولون إخراج القوات البلجيكية" وهاجم القوى الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا العظمى ، لعدم تجرؤها على إدانة بلجيكا في على الكونغو قائلاً: "إذا لم تساعدنا أي دولة غربية ، فلماذا لا يمكننا الاتصال بالشعوب الأخرى؟"<sup>(٦٦)</sup>.



وذكرت وثائق مجلس التخطيط التابع لمجلس الأمن القومي محاولة الإدارة الأمريكية التواصل مع لومومبا لإقناعه للعمل في اتجاه الغرب والابتعاد عن الشيوعيين أثناء مناقشة سياسة الولايات المتحدة تجاه الكونغو<sup>(٦٧)</sup>، ولكن دائماً ما كانت تصف الإدارة الأمريكية لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية (MNC) بالمتطرف اليسارى.

وتطورت الأحداث وأعلن الرئيس كاسافوبو Kasavubu في بيان بثه شخصياً عبر الإذاعة الوطنية - مساء يوم ٥ سبتمبر - أن لومومبا رئيس الوزراء قد خان منصبه من خلال إثارة الفتنة داخل الحكومة وحرمان المواطنين من حرياتهم الأساسية . لذلك قرر إسقاط الحكومة، وعين رئيس مجلس الشيوخ ، السيد جوزيف إيليو ، لتشكيل حكومة جديدة. وطلب من الأمم المتحدة ضمان السلام والنظام. وفي نفس المساء، توجه لومومبا إلى نفس المحطة الإذاعية وتحدث ثلاث مرات إلى السكان ، معلناً أن الرئيس كازافوبو لم يعد رئيساً ودعا الشعب والعمال والجيش إلى النهوض<sup>(٦٨)</sup>.

ورأت الإدارة الأمريكية أن لومومبا سيستمر في الحصول على السلطة ما لم يتمكن الأمين العام للأمم المتحدة من الحصول على تفويض أكثر صرامة من مجلس الأمن فيما يتعلق بالقانون والنظام، أو ما لم تلجأ المعارضة إلى العنف، تم إضفاء الشرعية على المعارضة بعد ذلك بوقت قصير.

وكانت الولايات المتحدة تؤمن أيضا "أن فكرة تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة لومومبا ستكون كارثية، فإن استخدام لومومبا لأي منصب، مهما كان بسيطاً، سيكون انطلاقة لعودته إلى السلطة الكاملة، مع الأخذ في الاعتبار التأييد الشعبي له"<sup>(٦٩)</sup>.

وصرح السفير تيمبرليك Timberlake سفير الولايات المتحدة في الكونغو (١٩٦٠-١٩٦١) في برقية ١٠٨٢ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٦٠ في تعليقه على أزمة الكونغو: "لا نعتقد أن الديمقراطية يمكن أن تُفرض على أي شعب بين عشية وضحاها أكثر مما يمكن حقنها عن طريق حقن تحت الجلد، لذلك أنا لا أشارك الأمم المتحدة حماسها لحل برلماني سريع في الكونغو. الحقيقة هي أن مثل هذا الحل من شأنه أن يكون قراراً لدعم Lumumba، لذلك فإن الديمقراطية ليست هي الحل..

وتابع السفير قائلاً: "إذا تم قبول التحليل السابق، فإن سياستنا يجب أن تكون بالتأكيد ضد إعادة لومومبا باعتباره سيئاً للكونغو وسيئاً للولايات المتحدة وسيئاً للأمم المتحدة"<sup>(٧٠)</sup>.

وجاءت تصريحات ستيفن كوهين، أستاذ القانون المساعد في مركز القانون بجامعة جورج تاون، والذي زار زائير كمسؤول في وزارة الخارجية في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠؛ لتصف الأحداث أثناء أزمة الكونغو قائلًا: "لقد تم تمهيد المسرح لأول معركة كبرى للحرب الباردة من أجل الهيمنة على إفريقيا تحت قيادة أيزنهاور، وكان للولايات المتحدة هدف رئيس هو استبدال مؤيدي مخلصين للغرب بلومومبا (الذي يُنظر إليه على أنه "كاسترو أفريقي"). أما عن الأمم المتحدة فقد حاولت أثناء أزمة الكونغو الظهور كحاكم نزيه، بينما مالت نحو الأمريكيين. إذ رفضت مناشدات لومومبا لاستعادة كاتانغا<sup>(٧١)</sup>.

وأكدت وكالة الاتصالات الدولية على الروابط السوفيتية والكوبية مع نظام عابدي أمين في أوغندا<sup>(٧٢)</sup>، الذي سيطر على البلاد، واتخذت حكومته نظامًا عسكريًا، كما تم تجاهل الوزراء المدنيين وترهيبهم؛ وخطط لإضافة عسكريين إلى مجلس الوزراء<sup>(٧٣)</sup>.

وورد في برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٨ أغسطس ١٩٧٢ تصريح لعابدي أمين أن أي إسرائيلي يعبر الحدود سيتم إطلاق النار عليه في الحال، ومن ناحية أخرى كثيرا ما تعرض بعض المواطنين الأمريكيين الذين زاروا أوغندا فترة حكم نظام عابدي أمين للقتل أو الاعتداء<sup>(٧٤)</sup>.

ونشرت الصحافة الأمريكية عام ١٩٧٢ أخبارًا تفيد بأنه رغم إساءة معاملة الأمريكيين في أوغندا، الولايات المتحدة تتمسك بالسياسة، ولا تعاد عابدي أمين<sup>(٧٥)</sup>، إلا أن الإدارة الأمريكية دعمت وأيدت الانقلاب عليه بعد ذلك عام ١٩٧٩.

وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٥ سبتمبر ١٩٧٢ نصائح لجميع اليهود الأمريكيين بمغادرة أوغندا، وكان الكونجرس يدرس قطع المساعدات عن أوغندا بعد سياسة أمين في طرد الآسيويين، وتصريحاته تجاه اليهود<sup>(٧٦)</sup>. وبعد أزمة احتجاز ٢٥٠ مواطنًا أمريكيًا في أوغندا قرر الرئيس كارتر اتخاذ عدة خطوات ضرورية للتأكد من سلامة الأمريكيين في أوغندا<sup>(٧٧)</sup>، وبدأت الولايات المتحدة التخطيط للتخلص من أمين بعد التأكيد على توأته مع السوفييت<sup>(٧٨)</sup>.

وجاء في مذكرة وكالة المخابرات المركزية المؤرخة ٧ أبريل ١٩٦٥ أن تنزانيا كانت تساعد المتمردين الكونغوليين بنشاط منذ سبتمبر ١٩٦٤، ونقلت الأسلحة الصينية والسوفيتية، وربما قدمت التدريب والتسهيلات للمتمردين الكونغوليين. فطالما احتقر نيريبي

وغيره من القادة التنزانيين تشومبي الذي يعتبرونه دمية استعمارية، فقد كان تعاطفهم منذ عام ١٩٦٠ مع لومومبا وخلفائه<sup>(٧٩)</sup>. كما أفاد مستشار الأمن القومي Zbigniew Brzezinski بمعلومات عن دعم السوفيت لحكومة تنزانيا في صراعها مع أوغندا عام ١٩٧٨<sup>(٨٠)</sup>. ولقد توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتنزانيا منذ عودة تشومبي في الكونغو، وأشارت الخارجية الأمريكية أنه ما لم نتمكن من تفكيك السياسة التنزانية تجاه الكونغو؛ فإن مشاكلنا ستكون أسوأ ولن تتحسن علاقاتنا<sup>(٨١)</sup>.

ومع توتر العلاقات بين واشنطن ودار السلام أعربت وزارة الخارجية في ١٨ يناير ١٩٦٥ عن ضرورة تصحيح الرئيس التنزاني لتصرفه بطرد اثنين من المسؤولين الأمريكيين لأن هذا العمل غير الودي من شأنه أن يضر العلاقات بيننا بشكل خطير<sup>(٨٢)</sup>.

إلا أن الرئيس التنزاني جوليوس نيريري رد في رسالة قوية موجهة إلى الرئيس الأمريكي جونسون ٢٨ يناير ١٩٦٥ بعد أزمة طرد الدبلوماسيين الأمريكيين، واستدعاء الولايات المتحدة للسفير الأمريكي في كينيا وليام ليونهارت - مدافعاً عن استقلال بلاده، وبرر الأحداث السابقة بقوله: "سيدي الرئيس، بلدك من أكبر الدول، وبالتأكيد أقوى دولة في العالم، وتنزانيا دولة صغيرة وفقيرة وضعيفة، وهذه الحقائق مهمة، إلا أننا متساوون في شيء واحد؛ هو الرغبة في الحفاظ على سلامتنا كأمة حرة، وحرية شعوبنا، ولحماية أنفسكم تكون حكومة الولايات المتحدة قادرة على التصرف بمعرفة قوتها وقوة شعبها، وفي حماية أنفسنا، يتعين علينا في تنزانيا أن تأخذ في الاعتبار الوضع المختلف تمامًا لدولة جديدة بدون قوة عسكرية أو عدد كبير من السكان المتعلمين جيدًا، ومن الحتمي والضروري بالتالي أن تكون ردود أفعالنا تجاه الأحداث التي نعتقد أنها تهددنا مختلفة تمامًا. وعندما تلقيت المعلومات التي تفيد بأن اثنين من المسؤولين في سفارة بلدك يتصرفان بطريقة تضر بسلامة تنزانيا لم يكن لدي بديل سوى اتخاذ إجراءات فورية"<sup>(٨٣)</sup>.

وفي تقرير لمكتب المخابرات عن احتمالات كينيا المستقلة في ظل حكم جومو كينيئاتا Jomo Kenyatta المؤرخ ٦ ديسمبر ١٩٦٣؛ جاء فيه أنه من المحتمل أن يسمح موقف كينيئاتا الحيادي تجاه الشؤون الدولية بتمثيل أكبر للدول الشيوعية في كينيا.

وعلى الرغم من أن كينيئاتا كان يتبنى الحياد الإيجابي والرغبة في إبعاد الحرب الباردة عن كينيا، إلا أن تحيزه المناهض للاستعمار وميوله الماركسية السابقة كانت تشير إلى أن

الحكومة الكينية كانت تسعى بالفعل إلى إقامة علاقات رسمية مع الدول الشيوعية كقوة موازنة لتلك الموجودة مع الغرب<sup>(٨٤)</sup>.

وأعلنت الإدارة الأمريكية غضبها تجاه نظام حكم مانجستو في أثيوبيا فقامت بإلغاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وسحبت الخبراء العسكريين الذين كانوا يقومون بتدريب الجيش الإثيوبي، وذلك على خلفية عقد نظام مانجستو لاتفاقية عسكرية سرية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٦<sup>(٨٥)</sup>. ورأت الإدارة الأمريكية أن منجستو سيحافظ على نفسه كرجل قوي في أثيوبيا لمدة ٢٥ عامًا قادمة، ومن المصلحة الأمريكية أن يتم استبداله بقائد أفضل<sup>(٨٦)</sup>. وعلى أيه حال مع مطلع تسعينيات القرن الماضي أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحده في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبح لها الدور الأول في المنطقة<sup>(٨٧)</sup>.

### ٣- دعم الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

تأتى إسرائيل في مقدمة الدول التي تعتمد عليها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تعمل الولايات المتحدة على حماية المصالح الإسرائيلية، والتي تعد من أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة<sup>(٨٨)</sup>. فالإسرائيليون مهتمون بالكونغو، كجزء من جهودهم العامة لتنمية العلاقات مع أفريقيا التي يمكن أن تساعد إسرائيل على ضمان ثلث معطل في الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(٨٩)</sup>.

أوضحت مذكرة مجلس الأمن القومي حول تدهور العلاقات الأوغندية الإسرائيلية - استاء الجنرال أمين من الدعاية غير المواتية لأوغندا في الصحافة الإسرائيلية، وتدهورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير، وأمر الرئيس أمين جميع الأفراد الإسرائيليين في الجيش ومدرسة القوات المسلحة وجميع "عملاء المخابرات" والمستشارين في القوات الجوية بمغادرة أوغندا، وحدد عدد الضباط في السفارة الإسرائيلية بأربعة ضباط، وناشد جميع المواطنين الأوغنديين بضرورة توخي الحذر من الأنشطة التخريبية الإسرائيلية المحتملة<sup>(٩٠)</sup>.

وعُرف الرئيس الأوغندي عايدي أمين بكرهيته للأمريكيين والإسرائيليين واتهامه للأمريكيين في أوغندا بأنهم عملاء إسرائيلييين في زي سياح أمريكيان، ومطالبته بحصر عدد العاملين منهم في أوغندا وبيان وظائفهم<sup>(٩١)</sup> مما جعل الولايات المتحدة تفكر في التخلص منه لحرصها على أن تكون كمبالا ضمن مراكز النفوذ الأمريكي في منطقة مذابح

النيل، فعملت على دعم المعارضة لأمين داخل وخارج البلاد، ووجه أمين الاتهامات للوجود الإسرائيلي في رواندا، وسقط أمين نتيجة المؤامرات في نهاية عام ١٩٧٩<sup>(٩٢)</sup>.

وأرجعت وزارة الخارجية قرارات الرئيس الأوغندي ضد إسرائيل إلى تقربه لأصدقائه الجدد من العرب، واستجابت الولايات المتحدة على أثر أحداث عام ١٩٧٢ لطلب إسرائيل باستخدام مرافق الاتصالات الأمريكية في كمبالا إذا أغلقت أوغندا جميع أجهزة الإرسال الإسرائيلية في البلاد<sup>(٩٣)</sup>، وكانت الولايات المتحدة تحدد علاقاتها مع الدول الأفريقية بناء على موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(٩٤)</sup>.

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية التوجه الإسرائيلي في منطقة منابع النيل الاستوائية عن طريق دفع إسرائيل لتلعب "دور الوسيط"، ويرجع سبب دفع الولايات المتحدة بإسرائيل إلى أنها واجهت عقبتين في التوسع التدريجي لنشاطها في إفريقيا. وتمثلت العقبة الأولى: في خطر إغضاب حلفائها في أوروبا. أما العقبة الثانية: فكانت الحساسية الشديدة للحكومات الأفريقية الجديدة تجاه أي تحرك يمكن رؤيته باعتباره انتهاكاً لسيادتهم أو محاولة لإقحامهم في الحرب الباردة<sup>(٩٥)</sup>. وأصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ذات طبيعة خاصة بعد تغير النظام الدولي واعتلاء الولايات المتحدة لقمّة النظام العالمي<sup>(٩٦)</sup>.

واستغلت إسرائيل الصراعات الموجودة في دول حوض النيل والتوجهات الأمريكية للسيطرة على إقليم البحيرات العظمى، فعملت على تدعيم علاقاتها الاقتصادية والأمنية والعسكرية مع دول الحوض بهدف استكمال السيطرة على منابع النيل في إطار الهيمنة الأمريكية على المنطقة<sup>(٩٧)</sup>.

#### ٤- دعم الأنظمة الموالية لأمريكا والغرب.

تشير وثائق وزارة الخارجية إن سياسة الولايات المتحدة في الكونغو التي نجحت في إنهاء انفصال كاتانغا باتت مهددة مرة أخرى لأن سيريل أدولا Cyrille Adoula لم يستغل نجاح الأمم المتحدة في السيطرة على الوضع السياسي، التي واجهت أزمة سياسية خطيرة آنذاك. فقد تمكن أدولا من إرسال عدد رمزي فقط من قواته إلى جنوب كاتانغا بسبب مخاوف الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا بشأن سلوكهم المحتمل ما لم يتم إبقاؤهم تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(٩٨)</sup>.

لذا قررت الإدارة الأمريكية - الحفاظ على علاقات ودية مع تشومبي إلى أقصى حد ممكن؛ لأن دعم كاتانغا المستقلة قد يصبح مرغوباً في وقت ما في المستقبل. وبناءً عليه تم إبلاغ تشومبي: "إننا نأمل أن يشعر بالحرية لمواصلة مناقشة المشاكل مع قنصلنا على أساس صريح وودي، وأن عدم قدرتنا على الاعتراف بحكومته لا ينبغي تفسيره على أنه عداً تجاهه أو تجاه حكومته".<sup>(٩٩)</sup>.

ودخل أدولا الحكومة الكونغولية في عام ١٩٦٠ كوزير للداخلية، وشغل هذا المنصب حتى أغسطس ١٩٦١ عندما تم تعيينه رئيساً للوزراء، وأقاله الرئيس كاسافوبو من هذا المنصب في يونيو ١٩٦٤ وحل محله تشومبي، والذي وصفته وثائق الخارجية الأمريكية بأنه "الصديق القديم للولايات المتحدة، والمعتاد على العمل عن كثب مع المسؤولين الأمريكيين"<sup>(١٠٠)</sup>.

وحددت وزارة الدفاع في ٢٥ مايو ١٩٦٣ أن من ضمن بنود الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا التحكم في المناطق ذات الاضطراب والحد منها مثل تلك الموجودة في الكونغو<sup>(١٠١)</sup>، وأشارت إلى أنه بعد النظر في البدائل المتاحة وبعد فحص جميع المرشحين المحتملين لرئاسة الوزراء لم تجد أيًا منهم مرضياً، وطالبت بدعم وتدريب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الكونغو من أجل سد الفجوة الأمنية التي خلفتها قوات الأمم المتحدة ١٩٦٣.<sup>(١٠٢)</sup>.

وهكذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة أنظمة الحكم المؤيدة لها في منطقة منابع النيل الاستوائية؛ ففي الكونغو قدمت كافة أنواع الدعم الاقتصادي والعسكري والأمني للقائد العسكري موبوتو لمساعدته في السيطرة على الأراضي الكونغولية والقضاء على المعارضة المتمثلة في أنصار لومومبا وتشومبي<sup>(١٠٣)</sup> لذلك أعلنت تأييدها لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ولموبوتو<sup>(١٠٤)</sup>. ووصفت تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية موبوتو "بمكيافيلي"، وأثبتت على كفاءته العسكرية في السيطرة على المناطق الداخلية وإزاحة النفوذ البلجيكي في حين وصفت القائد العسكري تشومبي بأنه جاسوس بلجيكي<sup>(١٠٥)</sup>. وعندما رأت واشنطن أن موبوتو لم يعد يتماشى مع معايير السياسة الأمريكية الجديدة في تصنيف النظم السياسية. عملت على مساندة حركة تحرير الكونغو بزعامة كابيلا الزعيم الكونغولي المعارض لموبوتو<sup>(١٠٦)</sup>.

واستمر تدخل الولايات المتحدة في مساندة الأطراف المتنازعة على السلطة في الكونغو، فقد غيرت الولايات المتحدة موقفها من دعم الرئيس موبوتو؛ حيث إنه لم يعد يحقق لها مصالحها فبدأت في ممارسة ضغوط عليه لإجباره على التنازل عن السلطة، فدعمت موقف الحكومتين الرواندية والأوغندية الداعم لتحالف قوى المعارضة في الكونغو بقيادة لوران كابيلا حتى استطاع إسقاط نظام موبوتو، كما شجعت الولايات المتحدة التمرد على كابيلا عقب تراجعها عن وعوده للولايات المتحدة لتحقيق الديمقراطية، فاستخدمت قبائل البانيا مولنجي لإسقاط نظام كابيلا، وشجعت رواندا وأوغندا على الإطاحة به. وهكذا كانت الولايات المتحدة تبارك التدخل الأجنبي في شئون الكونغو بحجة دعم حركة التحرر الديمقراطي إلا أنها كانت تعمل على التخلص من أنظمة الحكم المعارضة لها<sup>(١٠٧)</sup>.

وقد سعت الولايات المتحدة إلى الهيمنة السياسية على متخذي القرار في دول المنابع من أجل تحقيق مصالحها، وفي سبيل ذلك دعمت الرئيس الكيني كينياتا، الذي قدم خدمات كبيرة لها للتخلص من العناصر الموالية للاتحاد السوفيتي. ووصل النفوذ الأمريكي في كينيا إلى درجة كبيرة من التقارب والتعاون، حيث صرح وليام أتودد السفير الأمريكي في كينيا أثناء أزمة الكونغو قائلا: " أصبحت في نيروبي المتحدث الرسمي باسم سياسة الولايات المتحدة تجاه الكونغو، وأصبح كينياتا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، وأصبحت كينيا مقر إدارة أزمة الكونغو<sup>(١٠٨)</sup>.

وعملت الولايات المتحدة على دعم الدور الإقليمي لأوغندا في منطقة البحيرات العظمى لتحقيق المصالح الأمريكية، إذ تعد أوغندا إحدى نقاط الارتكاز الأساسية لأمريكا في منطقة البحيرات العظمى<sup>(١٠٩)</sup>. فقد دعمت نظام حكم يوري موسيفني في أوغندا، وساهم موسيفني في دعم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، ولعب دوراً كبيراً في تأييد التوتسي في رواندا وبورندي والكونغو، كما أيدت الولايات المتحدة الأحزاب المعارضة المنتمية للتوتسي في رواندا والتي طالبت بإقالة الرئيس نتيانونغانيا "Nitbantunganya" المنتمي للهوتو<sup>(١١٠)</sup>.

وأشارت وثائق الخارجية الأمريكية أن ملك بوروندي أتخذ مواقف معادية للشيعوية ورفض استقبال سفراء من الدول الشيوعية، وكانت الإدارة الأمريكية ترغب في إقناع ملك بوروندي بقوة أمريكا ومسؤولياتها العالمية والتزامها بالحرية، والعزم على مساعدة حتى

أصغر الدول في حماية استقلالها وتعزيز تنميتها الاقتصادية، والتعبير عن قلقها بشأن وجود منفين مخربين من الكونغو في بوروندي<sup>(١١١)</sup>.

صدرت برفية إلى بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ للنظر بشأن إنشاء مجموعة مراقبة تحت رعاية الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المزيد من غارات التوتسي ضد اللاجئيين الروانديين<sup>(١١٢)</sup>.

وترجع بداية الصراع العرقي في رواندا إلى عام ١٩٥٩ عندما بدأت ثورة الهوتو (٨٥٪ من إجمالي عدد السكان) ضد السيطرة التقليدية للتوتسي على البلاد، وتم انتخاب أول رئيس لرواندا بعد الاستقلال وهو كايندا (من الهوتو) إلا أن الولايات المتحدة أيدت الدور الأوغندي للتدخل في رواندا لإنهاء حكم الأغلبية من الهوتو ودعمت الجبهة الوطنية الرواندية في أوغندا والتي بدأت هجماتها على الحكومة الرواندية منذ ١٩٩٠ واستطاعت عام ١٩٩٣ بناء على اتفاق تتزانيا بتقاسم السلطة مع الهوتو<sup>(١١٣)</sup>.

واستمر الصراع بين الهوتو والتوتسي أيضًا في بوروندي وكانت أشهر مذابح الإبادة للهوتو عام ١٩٧٢ عندما قتل أكثر من ٣٠٠ ألف من الهوتو، وفي عام ١٩٩٣ فاز الرئيس ميليشيور ندادي المنتمي للهوتو بانتخابات الرئاسة ورفض التوتسي الاعتراف بنتيجة الانتخابات وقامت عناصر من الجيش مؤيدة للتوتسي بقتل الرئيس، واندلعت أعمال العنف في البلاد، ودعمت الولايات المتحدة التوتسي في هجماتهم ضد الهوتو، كما تابعت الغارات على القوات البورندية وميليشيات الهوتو عن طريق الأراضي التتزانية عام ١٩٩٥<sup>(١١٤)</sup>.

قدمت الولايات المتحدة بالفعل حوالي ١٠٠ مليون دولار لدعم الجهود منذ بدء الأزمة في رواندا يوليو ١٩٩٤، بما في ذلك ١٠٠ مهمة جسر جوي، وذكر مسؤول في البيت الأبيض: أنه وردت تقارير عن تدفق ما يقرب من مليون شخص من رواندا كلاجئين منذ المذابح التي أعقبت مقتل رئيسي رواندا وبوروندي بعد تحطم طائرتهما، وفر عدد كبير من اللاجئيين ومعظمهم من الهوتو خوفا من انتقام المتمردين بقيادة التوتسي الذين أطاحوا بالحكومة التي يهيمن عليها الهوتو<sup>(١١٥)</sup>.

أرسلت الولايات المتحدة ٢٠٠٠ جندي أمريكي لدخول رواندا لوسيع عملية الإغاثة يوليو ١٩٩٤ بعد الأحداث الأخيرة التي انتهت بتشكيل قوة متمردة من التوتسي للحكومة الجديدة بعد الإطاحة بالنظام الذي يقوده الهوتو، واستمرار القتال ثلاثة أشهر، علاوة على



المذابح القبلية واسعة النطاق، والتي تسببت في مقتل نصف مليون؛ معظمهم من التوتسي<sup>(١١٦)</sup>.

### ٥- مواجهة النفوذ الصيني.

وفي إطار مواجهة الولايات المتحدة للنفوذ الصيني - أعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً عام ١٩٦٧ عن شرق أفريقيا جاء فيه "أن المصالح الصينية في شرق أفريقيا مشابهة لمصالح الاتحاد السوفيتي، وأشار التقرير إلى العلاقات الصينية الأوغندية، حيث وقعت أوغندا على اتفاقية مع الصين حصلت بمقتضاها على مساعدات اقتصادية، كما حصلت أوغندا على بعض الأسلحة والأمدادات من الجيش الصيني وذلك بموجب اتفاقية عسكرية وقعت عام ١٩٦٥"<sup>(١١٧)</sup>.

وصرح وزير الدفاع الأمريكي أوناما Onama في أغسطس ١٩٦٨ أن الشيوعيين الصينيين ينشطون أيضاً في تنزانيا، ولا يسع بلاده إلا أن تشعر بالقلق لرؤية الاتحاد السوفيتي نشطاً في السودان والشيوعيين الصينيين في تنزانيا"<sup>(١١٨)</sup>.

عرض رئيس الوزراء الشيوعي الصيني تشو إن لاي Zhou Enlai ، الذي زار دار السلام في ٣ يونيو ، بناء الجزء التنزاني من خط السكك الحديدية المتوقع مع زامبيا، ومنح رئيس تنزانيا يوليوس نيريري خلال السنوات الأولى من المشروع الشيوعيين الصينيين فرصة غير مسبوقة لتوسيع موطئ قدمهم في شرق ووسط إفريقيا، وسيؤدي هذا الاتجاه إلى استقطاب القوى في جنوب إفريقيا على طول خطوط الحرب الباردة<sup>(١١٩)</sup>.

وأفادت برقية لوزارة الخارجية ماطلة الحكومة البورندية في السماح للمنشق الشيوعي الصيني تونغ تشي-بينغ Tung Chi-ping المقيم في بوروندي مغادرة البلاد، والذي طلب الحصول على اللجوء السياسي في الولايات المتحدة<sup>(١٢٠)</sup>. وبعد محاولات ورفض الولايات المتحدة للتعنت البوروندي أصدرت الأخيرة تأشيرة خروج لتونغ في ١١ يوليو ١٩٦٤، وهذا يوضح مدى حرص الإدارة الأمريكية على متابعة النشاط الصيني الشيوعي في دول منابع النيل الاستوائية<sup>(١٢١)</sup>.

وقد أفادت معلومات حول زيارة وزير الخارجية التايواني بالإنابة يانغ هسي كون في ١٩٧٠ إلى رواندا للقاء الرئيس جراجوار كايباندا Gregoire Kayibanda ووزير الخارجية سيلفستر Sylvestre ووزير الزراعة نكيزاباير Nsanzimana ، ووعده كايباندا بدعم تايوان

خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك في إطار متابعة الولايات المتحدة للدبلوماسية الصينية في شرق أفريقيا، والتي أفادت أن الموقف الرواندي عام ١٩٦٩ كان من أقوى المواقف لصالح جمهورية الصين<sup>(١٢٢)</sup>.

أشارت وكالة المخابرات المركزية أن مصلحة الصين في شرق إفريقيا تشبه في الأساس مصلحة الاتحاد السوفيتي ، ولكنها مشبعة بحماس أكبر لتدمير النفوذ الغربي<sup>(١٢٣)</sup>، هناك منافسة متزايدة بين الاتحاد السوفيتي والشيوعيين الصينيين؛ حيث تهدف الصين إلى توجيه العناصر الراديكالية في جميع الدول الأفريقية نحو ثورة اجتماعية على النمط الصيني تستخدم الحرب الطبقيّة والنضال المسلح. ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أن الانقسام الصيني السوفيتي والتنافس لاستباق النفوذ والقوة في محاولة استخدام دولة شيوعية لمنع دخول الدولة الأخرى أو الحد من وجودها يتطلب دراسة متأنية<sup>(١٢٤)</sup>.

وأضاف التمرد الصومالي في المقاطعة الشمالية الشرقية النائية وذات الكثافة السكانية المنخفضة في كينيا ضغوطاً جديدة على موارد الحكومة المنهكة بالفعل. حيث يتم تدريب المتمردين وتسليحهم ودعمهم من قبل الصومال<sup>(١٢٥)</sup>. وكان من المحتمل أن تحتفظ كينيا بعلاقتها الوثيقة مع المملكة المتحدة والغرب خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، واستمرار التمرد الصومالي كان من شأنه أن يؤدي إلى زيادة اعتماد كينيا على الغرب وكرهية الاتحاد السوفياتي والصين ، وكلاهما كان يقدم مساعدات عسكرية إلى جمهورية الصومال<sup>(١٢٦)</sup>.

## ٦ - استخدام المنظمات الدولية لتحقيق الأهداف الأمريكية.

اعتمد الدور السياسي الأمريكي أيضا على توجيه المنظمات الدولية لخدمة أهدافها في دول منابع النيل الاستوائية، فقد ارتبطت معظم مشاركات ومواقف المنظمات الدولية في دول حوض النيل بالتدخلات الدولية للدول العظمى، حيث يلاحظ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبلها بريطانيا على المنظمات الدولية؛ لاسيما منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي<sup>(١٢٧)</sup>.

وحرصت الولايات المتحدة على أن يكون تدخلها في الكونغو في ستينيات القرن الماضي عن طريق الأمم المتحدة وليس بقيادة الأمم المتحدة المباشر<sup>(١٢٨)</sup>. واتهم الاتحاد السوفيتي الأمين العام همرشولد بإدارة الأمم المتحدة لصالح أعداء لومومبا، وأنها خففت سيطرتها على البث والمطارات لتنفيذ المؤامرة وإزالة السيد لومومبا من السلطة، بينما رأت

الولايات المتحدة أنه إذا فشلت الأمم المتحدة فلن يكون هناك بديل للعمل الانفرادي من قبل العديد من الأطراف مع كل ما يترتب على ذلك من آثار على أفريقيا، وإذا نجحت الأمم المتحدة ، وبذلت الولايات المتحدة من جانبها كل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية ، فسيتم تجنب حدوث أزمة كبيرة<sup>(١٢٩)</sup>.

واختلف الدور الذي قامت به الأمم المتحدة إزاء أزمة الكونغو في الستينات عنه في التسعينيات من القرن الماضي، حيث أرسلت قوة دولية لحفظ الأمن في الكونغو، وأصدر مجلس الأمن قرارًا في فبراير ١٩٦١ يخول للأمم المتحدة استخدام القوة في الكونغو من أجل الحفاظ على وحدتها، وعلق لومومبا قائلاً: "من الواضح أن الأمم المتحدة في تدخلها في الكونغو لا تعمل كمنظمة محايدة". ووجه رسالة أخرى أعلن فيها أن "الكونغو حكومةً وشعباً فقدوا ثقتهم في الأمين العام للأمم المتحدة"<sup>(١٣٠)</sup>، ورأى الأمين العام للأمم المتحدة أن " أن لومومبا يجب كسره"<sup>(١٣١)</sup>. أما في التسعينيات فاكتفت الأمم المتحدة بإرسال مبعوث دولي للقيام بجهود للتوصل إلى حل سلمي للأزمة بين كابيلا وموبوتو<sup>(١٣٢)</sup>.

وخرجت الصحافة الأمريكية عام ١٩٨٢ (بعد سنوات من الأزمة) لتصف أداء المنظمة حيث ذكرت "أن الأمم المتحدة حاولت أثناء أزمة الكونغو الظهور كحاكم نزيه ، بينما مالت نحو الأمريكيين، إذ رفضت مناشدات لومومبا لاستعادة كاتانغا"<sup>(١٣٣)</sup>.

وأعربت بريطانيا عن قلقها إزاء تزايد النفوذ الأمريكي في منابع النيل من خلال دور البنك الدولي هناك والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وأعلنت السفارة البريطانية عن عجزها عن مواجهة النفوذ الأمريكي<sup>(١٣٤)</sup>.

واعترض عدد من قادة دول منابع النيل على استخدام الولايات المتحدة لمؤسسات بريتن وودز "Brittan Woods"، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لإجبار حكومات الدول على اتخاذ مواقف سياسية معينة<sup>(١٣٥)</sup>، وليس أدل على ما سبق من رفض الولايات المتحدة لتقرير البنك الدولي، والذي أكد على قدرة الاقتصاد المصري على تغطية تمويل السد العالي، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن سياسات مصر آنذاك<sup>(١٣٦)</sup>. وحاولت الإدارة الأمريكية إقناع الرئيس موبوتو بقبول برنامج صندوق النقد الدولي للتعامل مع مشاكله المالية آنذاك ، مع تقديم المساعدة بقيمة ٥٠ مليون دولار كدليل على حسن نيتهم<sup>(١٣٧)</sup>.

وفي فترة التقارب الأمريكي السوداني استخدمت الولايات المتحدة نفوذها لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادى باريس من أجل تيسير سداد الديون السودانية، وذلك عام ١٩٨٠ في إطار سياسة الولايات المتحدة ضد النفوذ الشيوعي في المنطقة وجذب الحلفاء. وبمجرد خروج السودان عن التبعية الأمريكية في التسعينيات - استخدمت الولايات المتحدة مجلس الأمن في فرض عقوبات على السودان عام ١٩٩٦ (١٣٨).

وخضع البنك الدولي للسيطرة والهيمنة من قبل الدول الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة ، وتروج مطبوعاته لعدد من المفاهيم الجديدة المتعلقة بموضوع التعاون المائي مثل إنشاء بنك للمياه ، وتوزيع المياه من خلال آليات الطلب وآليات التسعير ، كما وضع عدة شروط لمنح القروض والتعامل مع الدول النامية في مجال المياه ، وبذلك فهو طرف غير محايد (١٣٩).

#### ٧- مواجهة النفوذ الفرنسي في المنطقة.

شملت الخطة السياسية للولايات المتحدة في منابع النيل الاستوائية . مواجهة النفوذ الفرنسي ، فبعد الحرب الباردة دخلت السياسة الأمريكية في تنافس مع السياسة الفرنسية ومن ثم بدأ الدور الأمريكي يتعارض مع الدور الفرنسي في المنطقة ، ودافعت فرنسا عن مصالحها التجارية واستثماراتها ومصالحها اللغوية والثقافية ووجودها العسكري في دول الفرنكفون الأفريقي (١٤٠). وحتى عام ١٩٥٠ لم تكن الولايات المتحدة ترغب في إغضاب فرنسا والتدخل في مناطق نفوذها في أفريقيا (١٤١).

وأشار الرئيس الفرنسي ديغول إلى ضرورة وجود سياسة غربية مشتركة في الكونغو وأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا كان يجب أن يتعاونوا معا في أزمة الكونغو منذ البداية ، في حين تؤكد الولايات المتحدة انها اجتمعت مع المملكة المتحدة وفرنسا، لكنها فشلت في التوصل إلى سياسة مشتركة وعقدت مشاورات ثلاثية وثنائية مرارا وتكرارا قبل وبعد استقلال الكونغو (١٤٢).

وحاولت فرنسا تحجيم الدور الأمريكي في المنطقة ، والحفاظ على مصالحها في أفريقيا ، وتحويل الفرنكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية في أفريقيا لها ثقل سياسي دولي تجتمع تحتها جميع القوى التي تسعى إلى تفويض الهيمنة الأمريكية. كما سعت فرنسا إلى دمج أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية سياسيا مع

العاصمة باريس ؛ لتحقيق الاتحاد الفرنسي في إطار حفاظها على هذه المناطق المهمة اقتصادياً (١٤٣)، مما دفع الولايات المتحدة إلى استخدام نفوذها في منطقة البحيرات العظمى لطرد النفوذ الفرنسي من مناطق نفوذه التقليدية في منطقة البحيرات العظمى ووسط أفريقيا (١٤٤)، وهكذا اصطدمت المصالح الأمريكية بالمصالح الفرنسية (١٤٥).

وقد لعبت فرنسا دوراً في دعم الحكومة الرواندية ، والهوتو ضد الجبهة الوطنية الرواندية من التوتسي (المدعومة من الولايات المتحدة)، وأعلن وزير الخارجية الفرنسي جوبيه Juppe عام ١٩٩٤ أن بلاده على استعداد للتدخل عسكرياً في روندا ، ونشرت فرنسا في روندا حوالي ٦٠٠ جندي فرنسي، كما نقلت مروحيات فرنسية إلى روندا (١٤٦) ، كما وطدت فرنسا علاقاتها مع الرئيس الكونغولي موبوتو عام ١٩٨٤ ، وتزايد وجود الشركات الفرنسية في الكونغو، ودعمت فرنسا رغبة موبوتو في مد نفوذه إلى وسط أفريقيا ، مما كان سبباً لغضب الولايات المتحدة على موبوتو ورفضها لاقتراح فرنسي بإرسال قوات للكونغو لدعم موبوتو في صراعه مع كاييلا ؛ لأنها لم تكن راغبة في استمراره في السلطة (١٤٧).

### خامساً- الخطط العسكرية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.

شملت الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في دول منابع النيل الاستوائية تقديم الأسلحة ، ومنح التدريب العسكري لبعض دول المنطقة ، والحصول على تسهيلات عسكرية ، وقواعد جوية ، وإنشاء مكاتب أمنية، كما شمل الدور العسكري التهديد بإرسال حاملات الطائرات الأمريكية للمنطقة ، وطرح مشاريع إنشاء قوات أفريقية .

وقد بدأت وكالة الاستخبارات الدفاعية DIA في دعم السفارات الأمريكية في الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦٣ ، كما قدمت وزارة الدفاع خطة لإنشاء مكاتب أمنية في عدد من الدول الأفريقية منها : كينيا وتنزانيا في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٢، وذلك لأهمية المنطقة لأمن الولايات المتحدة ، خاصة بعد ظهور دول وحكومات جديدة في المنطقة (١٤٨).

وقدمت الولايات المتحدة مساعدات ومنح عسكرية لجيوش دول منطقة القرن الأفريقي للدراسة في الكليات والمعاهد العسكرية الأمريكية ، وبلغت تكلفتها ١,٢ مليون دولار ، ومن الدول التي استفادت من هذه المنح بوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا ، كما أرسلت الولايات المتحدة خبراء عسكريين . لتلك الدول لتحسين المهارات العسكرية لجيوشها (١٤٩).

ورأت وزارة الدفاع الأمريكية - أثناء أزمة الكونغو - أنه بعد رفض الاتحاد السوفيتي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن توفير القوات العسكرية لاستعادة النظام في الكونغو كان لابد للولايات المتحدة إحباط أي قرار سوفيتي بالتدخل في الكونغو، بالإضافة إلى أن إجراءات الأمم المتحدة، سواء كانت فعالة أم غير فعالة، يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للقيام بعمل عسكري مناسب عند الضرورة في الكونغو لاحباط التدخل العسكري السوفيتي<sup>(١٥٠)</sup>.

وفي تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي<sup>(١٥١)</sup> أبلغت الإدارة الأمريكية الأمين العام للأمم المتحدة استعدادها للنظر في إرسال سرب أمريكي من الطائرات المقاتلة إلى الكونغو، واقترح الأمين العام تزويد الأمم المتحدة بست سيارات مصفحة أمريكية يتم نقلها جواً بواسطة وسائل النقل الأمريكية بدلا من مساعدة الحركة الشعبية في استعراض القوة وذلك من أجل إعادة الاندماج.

وأكد مجلس الأمن القومي الأمريكي أن أهداف الولايات المتحدة في كلتا الحالتين كانت: إظهار تصميم الولايات المتحدة على القيام بكل ما هو ضروري لتأمين الاندماج، ودعم سيريل أدولا Adoula وجعله يتفاوض بجدية مع تشومبي Tshossbe، وكان الغرض من إضافة القوات الأمريكية إلى المشهد هو تعزيز موقع Adoulafs وتمكينه من الوفاء بوعده بالتعامل مع انفصال كاتانغا، فمن المهم أن يصل أدولا إلى منصب يمكنه من خلاله إدارة الحكومة، كما أكدنا لتشومبي مراراً وتكراراً "أنه ليس لدينا أي شعور غير ودي تجاهه، أو لإجباره على الاستسلام، ولا نرغب في تدميره أو تدمير كاتانغا، رغبتنا في إعادة كاتانغا إلى الكونغو تحت قيادته"<sup>(١٥٢)</sup>.

وقد صدرت تعليمات الرئيس جونسون إلى وزير الخارجية هاريمان Harriman في أغسطس ١٩٦٤ للضغط على بعض بلدان أوروبا الغربية والأفريقية لتوفير قوات محدودة للدفع بها في الكونغو، مع تفويض الرئيس لوزارة الدفاع والمعونة الدولية للنظر بشكل إيجابي في تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية إضافية إلى البلدان الأفريقية التي تقدم مساعدات عسكرية للكونغو<sup>(١٥٣)</sup>.

وبناءً على توصية وزارة الخارجية بتقديم المساعدة العسكرية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (ليوبولدفيل) في السنة المالية ١٩٦٥، جاء نصها: "حيث إنه من المهم

للأمن القومي للولايات المتحدة أن تمنح جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعدات تصل إلى ٦ ملايين دولار من المواد الدفاعية ، على الرغم من عدم وجود تحالفات رسمية تؤكد أن هذه المواد ستستخدم من قبل الكونغو للحفاظ على القوة الدفاعية للعالم الحر".

لذلك أبرمت الولايات المتحدة والكونغو اتفاقية مساعدة عسكرية في يوليو من عام ١٩٦٣ تنص على توفير المعدات والتدريب الفني للأفراد الكونغوليين. وقدمت الولايات المتحدة عددًا من الطائرات والتجهيزات الحربية للجيش الكونغولي<sup>(١٥٤)</sup>، وكانت إسرائيل قد شاركت في تدريب ٢١٣ مظليًا فيه<sup>(١٥٥)</sup>.

وقد رصدت وكالة الاستخبارات الأمريكية توزيع شحنات الأسلحة الصينية في دار السلام سبتمبر ١٩٦٤ بعد مرورها عبر تنجانيقا وكينيا في طريقها إلى الكونغو<sup>(١٥٦)</sup>، لذلك وضعت وزارة الدفاع الخطط العسكرية الأمريكية لمنع السيطرة الشيوعية في الكونغو<sup>(١٥٧)</sup>.

وقدمت وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٦٤ طائرات دعم جوي إلى الكونغو بموجب خطة عمل البحر المتوسط، وتمثل الدعم العسكري تسليم البحرية لـ ٦ T-28Cs، وتسليم سلاح الجو لطائرات ٥ C-47s، و ٦ CH-21 (طائرات هليكوبتر) بحلول ١٥ يونيو ، مع ٥ C-47s إضافية بحلول ١ أغسطس<sup>(١٥٨)</sup>.

وقد أوصى وزير الخارجية الأمريكي باستخدام ثلاث طائرات أمريكية من طراز C-130 لمساعدة موبوتو في إخماد تمرد المرتزقة البيض في الكونغو يوليو ١٩٦٧<sup>(١٥٩)</sup>. واستمر الدعم الأمريكي لزنير والذي تمثل في نقل الإمدادات العسكرية والطبية جوا إليها ١٩٧٧<sup>(١٦٠)</sup>.

قدم السفير الأمريكي في كينيا ويليام أتوود تقريرًا إلى وزارة الخارجية ١٢ إبريل ١٩٦٥ ضم معلومات حول تسليم معلق لشحنة أسلحة سوفيتية كبيرة إلى كينيا، كانت تتكون من سبعة آلاف رشاش عيار ٧.٦٢ وأعداد كبيرة من الأخشاب الصغيرة والمتوسطة والثقيلة بما في ذلك ٢٠ ملم، و ٢٤ دبابة T34 / 85 ، و ٣٦ ناقلة أفراد مصفحة، وذخائر بكميات كبيرة لكل الأسلحة، وكانت هذه الشحنة مصدر قلق لوزارة الخارجية الأمريكية<sup>(١٦١)</sup>.

وقد طلبت الحكومة الكينية من الإدارة الأمريكية الحصول على مساعدات عسكرية لمواجهة التحديات القادمة من جيرانها خاصة أوغندا بزعامة عايدى أمين، بالإضافة إلى تنامي النفوذ الصيني في تنزانيا، وعولت كينيا على تحالف الرئيس الكيني كينياتا مع

الولايات المتحدة، والسماح للبحرية الأمريكية باستخدام ميناء مومباسا لمواجهة النفوذ السوفيتي في منطقة شرق أفريقيا، وبعد عدة مباحثات تعهدت الولايات المتحدة بتقديم كافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكينيا حيث أنها كانت تنظر إليها كصديق في هذا الجزء من العالم.

وقد حدثت تغييرات مهمة في شرق إفريقيا منذ عام ١٩٧٤؛ حيث تلقت كل من الصومال وأوغندا شحنات إضافية من الأسلحة السوفيتية المتطورة، واصلت تنزانيا علاقتها العسكرية مع جمهورية الصين الشعبية لتزويدها بالمعدات العسكرية والتدريب على طائرات الميج. ومن ناحية أخرى رفض عدد من الدول المطللة على المحيط الهندي زيارات البحرية الأمريكية إلى موانئها. في حين واصل ميناء مومباسا الكيني تقديم الترحيب لسفن ورجال البحرية الأمريكية<sup>(١٦٢)</sup>.

مع اقتراب إعادة فتح قناة السويس ، ومع تزايد الوجود البحري السوفيتي في المحيط الهندي ، أصبح الوصول إلى بعض الموانئ والمرافق الأخرى في كينيا وجمهورية ملجاشي وموريشيوس أكثر أهمية. قد يتم تسهيل هذا الوصول عن طريق المبيعات العسكرية الأجنبية FMS. غير أن قانون FMS كان يحظر بيع المواد أو الخدمات الدفاعية من قبل حكومة الولايات المتحدة ما لم يجد الرئيس أن هذه المبيعات ستعزز أمن الولايات المتحدة، لذلك صدر قرار رئاسي بجعل كينيا وجمهورية مدغشقر وموريشيوس مؤهلة للمشتريات النقدية بموجب قانون المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)<sup>(١٦٣)</sup>.

وقد أوصت نائبة وزير الخارجية إنجرسول Ingersoll الإدارة الأمريكية عام ١٩٧٥ بتزويد أثيوبيا وكينيا بطائرات من طراز F-5A / B خاصة بعد طلب كينيا المساعدة لشراء اثنتا عشرة طائرة F-5A / B بعد أن خفضت بريطانيا مساعدتها لكينيا وكانت إنجرسول ترى أن هذا الدعم ضروري لاحتياجات كينيا الدفاعية، خاصة في ضوء الدعم السوفيتي للصومال وتنزانيا وأوغندا<sup>(١٦٤)</sup>.

وبرر البيت الأبيض القرار الرئاسي بشأن توفير أنظمة أسلحة متطورة لأثيوبيا وكينيا بتصريحه: أن اقتناء أثيوبيا وكينيا لهذه الطائرات سيساعد على استقرار الوضع الأمني في القرن الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيعزز العلاقة الجيدة مع كلا البلدين، ويضمن



وصول الولايات المتحدة إلى مرافق الموانئ الأثيوبية والكينية، والتي لها أهمية كبرى نظراً لقربها من الشرق الأوسط<sup>(١٦٥)</sup>.

وأعلنت صحف الولايات المتحدة عن بيع صفقة أسلحة عبارة عن ١٢ طائرة من طراز F-5 إلى كينيا في صفقة بلغت قيمتها ٧٠ مليون دولار، هو واحد من أكبر مبيعات الأسلحة الأمريكية لدولة أفريقية<sup>(١٦٦)</sup>.

جاء في تقارير وكالة المخابرات الأمريكية أن أوغندا وقعت اتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي والصين بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٣٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية، وتلقت أوغندا بعض الأسلحة والإمدادات من الصين بموجب الاتفاقيات العسكرية الموقعة في عام ١٩٦٥، علاوة على تدريب القوات الجوية الأوغندية في الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، وزودت القوة الجوية الأوغندية بطائرات نفاثة عقب الانتهاء من التدريب<sup>(١٦٧)</sup>.

وعملت الولايات المتحدة على تقوية وتعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندا وروندا تحت حكم الجبهة الوطنية، وذلك منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وشملت هذه الروابط تقديم المساعدات العسكرية لكل من البلدين من خلال الوسائل الأتية<sup>(١٦٨)</sup>:

- برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (وهي مبيعات حكومية يديرها البنتاجون).  
- برنامج المبيعات التجارية (وهي مبيعات خاصة تقوم بها شركات الأسلحة وينظمها البنتاجون).

- السماح بنقل فائض المعدات الحكومية من قبل البنتاجون.

- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي.

وأعربت الولايات المتحدة عن امتنانها للرئيس غريغوار كايباندا Kayibanda رئيس جمهورية رواندا لسماحه للولايات المتحدة باستخدام مطارها في كاميمي Kamembe لإجلاء المواطنين الأمريكيين من الكونغو<sup>(١٦٩)</sup>. وفي إطار التعاون العسكري أيضا اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية تنفيذ برنامج السلامة العام الأمريكي في يونيو ١٩٦٤ بناءً على طلب تنزانيا لتطوير خطة الدفاع الداخلي<sup>(١٧٠)</sup>.

وأعلن كاسبر واينبرجر Caspar Weinberger وزير الدفاع الأمريكي عام ١٩٨٣ ضمن الخطة الخمسية للبرنامج العسكري أن أفريقيا سوف تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات القادمة، ويجب على الولايات المتحدة أن تدعم وتبسط نفوذها في الدول الموالية

للغرب بهدف نشر قوات أمريكية في أفريقيا؛ لكي تحول دون حصول الاتحاد السوفيتي على امتيازات مماثلة في تلك المناطق<sup>(١٧١)</sup>.

وطرحت إدارة بيل كلينتون عام ١٩٩٦ مشروعًا لإنشاء قوات أفريقية للاستجابة للأزمات (ACRF) African Crisis Response Forces ، وكان الهدف من هذه القوات . التدخل في أوقات الصراع من أجل حماية المناطق الآمنة ، التي يتجمع فيها المدنيون بغرض توصيل المساعدات ، وأعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتحمل نصف تكاليف إنشاء تلك القوات (ما بين ٢٥ إلى ٤٠ مليون دولار سنويًا ) على أن يتحمل الاتحاد الأوروبي باقى تكاليف إنشاء تلك القوات ؛ إلا أن هذا المشروع تعرض لانتقادات كثيرة من دول أفريقية وأوروبية ، مما اضطر الولايات المتحدة إلى تطوير المشروع إلى مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية ، ويهدف المشروع إلى مساعدة الدول الأفريقية على نشر قوات تدخل سريع في أوقات الأزمات من أجل الحفاظ على السلم ، وانضمت كينيا وأوغندا إلى الدول المستفيدة من برنامج المبادرة<sup>(١٧٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى قامت إدارة كلينتون بتطوير المركز الأفريقي للدراسات الأمنية African Center For Security studies (ACSS) ، وهو أحد الأجهزة التي أنشأتها وزارة الدفاع الأمريكية لتسيير عملية التحول الديمقراطي داخل القارة الأفريقية ، وأصبحت السياسة العسكرية الأمريكية منذ التسعينيات تجاه أفريقيا تقوم . كما ذكرت رابيس (مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ) . على حماية الولايات المتحدة من الأخطار التي تنبع من القارة الأفريقية ، وتهديد الأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب والمخدرات والجرائم الدولية وانتشار الأسلحة والأمراض<sup>(١٧٣)</sup>.

#### سادسًا - الخطة الدعائية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.

شملت الدعاية الأمريكية في أفريقيا على التعريف بالشخصية الأمريكية من خلال الكتب والدوريات والتبادل الطلابي وبرامج المنح وتطوير المؤسسات التعليمية والاهتمام ببرامج الإذاعة والأخبار في أفريقيا ، وذلك لمواجهة الدعاية الشيوعية. وقد قام بهذا الدور وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) United States Information Agency<sup>(١٧٤)</sup>.

واعتمدت الخطة الدعائية / الإعلامية الأمريكية في أفريقيا عقب انتهاء الحرب الباردة على طرح النموذج الأمريكي إلى التأكيد على احترام مبادئ حقوق الإنسان، وإعلاء قيم

الحريات العامة والديمقراطية<sup>(١٧٥)</sup>. وتضمنت السياسة الأمريكية أيضا المساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة ، وبناء اقتصادات السوق الحرة ، والاهتمام بالشواغل البيئية، وربط الإعلام الأمريكي لتقديم المعونات بضرورة الالتزام بالديموقراطية ، واحترام حقوق الإنسان<sup>(١٧٦)</sup>.

وأوضح الرئيس ليندون جونسون دوافع الولايات المتحدة في إفريقيا في رسالة إلى الرئيس التنزاني جوليوس نيريري مارس ١٩٦٥ قائلا: "نحن لا نسعى لأي شيء لأنفسنا هناك لدينا مصلحتان رئيسيتان: أولاً ، أن يكون الأفارقة أحراراً في السعي بكرامة لتحقيق سعادتهم كما يحددهونها ؛ وثانياً أن السلام يسود كل بقاع العالم على أمل أن نبعث عن طرق جديدة لبناء الثقة المتبادلة المهمة جداً لعلاقتنا المستقبلية". وأعاد الرئيس ليندون جونسون في رسالته تأكيد دعم الولايات المتحدة لاستقلال تنزانيا وسلامتها وسيادتها<sup>(١٧٧)</sup>.

كما أكد أيضا الرئيس ريتشارد نيكسون في رسالة إلى الرئيس التنزاني جوليوس نيريري أكتوبر ١٩٦٩ أنه "مهما كانت اختلافاتنا في النهج ، فإننا نشترك في التزام مشترك بالديمقراطية وأمل مشترك لأفريقيا حرة ومزدهرة وسأقدر بشكل خاص ، سيدي الرئيس ، استشارتكم حول القضايا الكبرى التي تواجه أفريقيا"<sup>(١٧٨)</sup>.

ونشرت واشنطن بوست تحت عنوان الولايات المتحدة وتنزانيا تشددان على الأهداف المشتركة، وتمثلت هذه الأهداف في تنسيق المواقف والتعاون من أجل حرية أفريقيا وحكم الأغلبية والتخلص من السيطرة السوفيتية في جنوب أفريقيا ، مع تأكيد الولايات المتحدة أنها ليست لديها توجهات عسكرية ، في أفريقيا. ولقد أبرزت الصحف الأمريكية زيارة الرئيس التنزاني جوليوس نيريري إلى واشنطن أغسطس ١٩٧٧ كرمز للتحويل في سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا وجاءت تحت عنوان "زيارة نيريري تعتبر رمزا للشفافية في الولايات المتحدة"، وذلك بعد خلافات سياسية دامت أربعة عشر عاما<sup>(١٧٩)</sup>.

وتابعت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية الأوضاع في كينيا فذكرت أن الطلاب الكينيين المتأثرون بالفكر الشيوعي وعددهم يتراوح ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طالباً غادر العديد منهم كينيا سراً قبل يونيو ١٩٦٣. وتلقى بعضهم تدريبات عسكرية أو شبه عسكرية. كما أن راديو بكين وراديو موسكو كانا يبثان إذاعتها باللغة السواحيلية، وأيضا قام وزير الإعلام والإذاعة الكيني الموالي للشيوعية بتنظيم وكالة أنباء حكومية بمساعدة السوفيت. وهذا يؤكد

مدى حرص الإدارة الأمريكية على رصد التأثيرات الفكرية ومواجهتها بأدوات دعائية قوية<sup>(١٨٠)</sup>.

وقد حددت وزارة الخارجية قائمة البرامج الأمريكية التي تهدف إلى موازنة أو منع الجهود الصينية والسوفياتية في كينيا، وجاءت كالتالي<sup>(١٨١)</sup>:

١. منح المساعدات والقروض (حوالي ٥ ملايين دولار في السنة المالية ١٩٦٤).
٢. مجموعة كاملة من أنشطة وبرنامج التبادل الطلابي.
٣. تقديم عدد محدود من المنح المقدمة لشخصيات بارزة في كينيا.
٤. توفير معلمي المدارس الثانوية الأمريكية.
٥. تقديم برنامج منح دراسية أصغر وأفضل تنظيمياً للطلاب.

ودعمت الولايات المتحدة المنظمات الأفريقية غير الحكومية بهدف رفع قدراتها على القيام بأنشطة من شأنها تعزيز فرص السلام الداخلي ، وتجنب الصراعات الإثنية ، ويتجه الدعم الأمريكي لتلك المنظمات الأفريقية التي تركز مجال اهتمامها وعملها على نشر قيم ومبادئ التسامح وحقوق الإنسان ، والمشاركة الديمقراطية وحرية الصحافة<sup>(١٨٢)</sup>.

وحرصت الإدارة الأمريكية على تعزيز مكانة الملك موامبوتسا الرابع Mwambutsa IV، ملك بوروندي أثناء زيارته الأولى إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة لحضور "يوم أفريقيا" في معرض نيويورك العالمي في ٢١ مايو ١٩٦٤ وذكرت تقارير وزارة الخارجية أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية المساهمة في تعزيز مكانة الملك بهذه الزيارة إلى واشنطن. حيث كان لا يزال له تأثير كبير للغاية في بوروندي. ولقد عارض الملك تمديد الوجود الشيوعي في بوجومبورا، على الرغم من اعتراف حكومة بوروندي بالصين الشيوعية في يناير عام ١٩٦٤، وأوضحت "أننا سوف نكرم زعيماً أفريقياً حاكماً لفترة طويلة، ولابد أن نذكر له أننا نحترم سيادة بوروندي. ويجب أن نتظر بوروندي إلينا كشعب وأمة مهمتنا الدفاع عن العالم الحر ومؤسساته، وأنا نطلب من بوروندي أن تلقي نظرة فاحصة علينا ، لتلاحظ أن ٢٠ مليوناً من شعبنا هم من الرجال السود وهو أكثر من عدد سكان أي دولة أفريقية"<sup>(١٨٣)</sup>.

وطالبت وزارة الخارجية - بعد تقرير صادر عن رحلة مساعد وزير الخارجية بالمر Palmer في أفريقيا من ٣٠ مايو إلى ١٨ يوليو ١٩٦٨ - تقوية وزيادة البرامج الثقافية

الأمريكية الموجهة إلى الدول الأفريقية، ودعم المنظمات الخاصة مثل الجمعية الأمريكية للثقافة الأفريقية التي كانت تتعرض آنذاك لخطر الانقراض بسبب نقص الأموال، وأوصت بإعادة النظر في التشريعات الخاصة لدعم مثل هذه المنظمات<sup>(١٨٤)</sup>.

ومن ناحية أخرى أوصي مجلس الأمن القومي الرئيس فورد بأن يرسل رسالة تعزية إلى والد الكوماندوز الإسرائيلي الذي قُتل في أوغندا - الجندي الإسرائيلي الوحيد الذي قتل - خلال عملية إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في أوغندا يوم ٣ يوليو ١٩٧٦، وهو المقدم يهوناتان نتنياهو ، من مواليد الولايات المتحدة. وتوضح هذه الوثيقة مدى التقارب الأمريكي الإسرائيلي وتوجيه رسالة بذلك إلى الرأى العام<sup>(١٨٥)</sup>.

وعمل الإعلام الأمريكي على إقناع دول حوض النيل أن مصر السبب فيما تعانيه من فقر وصراعات<sup>(١٨٦)</sup>. وروج بعض الكتاب الأمريكيان أن مصر تستهلك كميات كبيرة من المياه ؛ بسبب رخصها وأن تسعيرة المياه في مصر منخفضة جداً مما يؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من المياه في الري ، ومن ثم فلا بد من إعادة النظر في السياسات المائية الداخلية لمصر. ومن أمثلة هؤلاء الكتاب فريدريك فرى " Frederic Fery " أستاذ العلوم السياسية في جامعة بنسلفانيا ، وتوماس ناف " Thomes Naff " مدير بحوث الشرق الأوسط في جامعة بنسلفانيا<sup>(١٨٧)</sup>.

وعلى العكس مما كان يروجه الإعلام الأمريكي والغربي من أن مصر لها دور في إثارة الصراعات في دول حوض النيل ، فقد عملت مصر على إنهاء الصراعات في دول الحوض ؛ وهذه الصراعات في حقيقتها محصلة لتدخل الدول الكبرى في المنطقة ، وتسليح الجماعات المعارضة خلال الحرب الباردة ، وقدر مصر أن تكون واحدة من دول حوض النيل ، وتشاركها فيه عشر دول ليس لأى منها نفس حاجة مصر إلى مياهه ، وليس لأى منها نفس محورية الدور الذى يلعبه في حياتها ، ومن أجل تحقيق مصر لأمنها المائى في حوض النيل كان لزاماً عليها القضاء على أى صراعات بين دول الحوض بالوسائل السلمية ، وتنسيق المصالح المشتركة مع دول الحوض<sup>(١٨٨)</sup>.

وتستخدم الولايات المتحدة المؤسسات الدولية والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لتطبيق حقوق الإنسان في دول حوض النيل ، وتروج أن حق الإنسان في الاستفادة من مياه النيل هو بمثابة حق له في الموارد الطبيعية<sup>(١٨٩)</sup> وذكر الخبير الأمريكي توماس ناف أن قضية

المياه قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وتمتد لأن تصبح موضوعاً قانونياً ، وتتحول لأن تصبح مصدرراً محتتملاً للصراع بما يسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية التي تتدخل لنصرة طرف من الأطراف ، أو لمحاولة التوسط بين مختلف هذه الأطراف ؛ ويعد هذا تمهيدا لتدخل الولايات المتحدة في حوض النيل (١٩٠).

وحاول الإعلام الأمريكي خلق موقف رسمي من اقتراح نائب البرلمان الأوغندي ببيع مياه النيل لمصر والسودان ، وحاول أن يضخم القضية بما يشكل تدخلاً سافراً في دول حوض النيل ، وكان الإعلام الأمريكي يهدف إلى إثارة القلاقل والفتن في دول الحوض لتحقيق بعض المكاسب والإضرار بمصالح مصر المائية (١٩١).

كما روج الإعلام الأمريكي لفكرة تسعير المياه الدولية وبيعها، وتابع الإعلام العربي بدوره هذه الفكرة وروج لها أكثر من الإعلام الغربي مرة بمفهوم التسعير وأخرى بمفهوم فكرة اقتسام المياه بين دول منطقة حوض النيل على أساس عادل يراعى حقوق دول المنبع والمصب (١٩٢). وقد تحول الأمر من مجرد طرح للأفكار إلى محاولة دول منابع النيل الاستوائية تحويل هذه الأفكار إلى قرارات ، وذلك عندما قام التجمع البرلماني لدول شرق أفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) بإعداد تقارير حول اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ ، وطالب بمراجعة نصوص الاتفاقية مع اقتراح بيع مياه البحيرات العظمى لمصر والسودان (١٩٣).

وعمل الإعلام الأمريكي على الدعاية للسياسات الأمريكية في أفريقيا ، ويظهر ذلك من خلال خطاب الرئيس بيل كلينتون في العاصمة الغانية أكرا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٨ حيث قال: " إن الغاية المرجوة من هذه الرحلة . أن نتمكن من وضع الأمور في نصابها حتى يدرك أحفادنا بعد مائة عام من الآن أننا قد وضعنا أسس النهضة الأفريقية الحديثة ، وإذا كانت الطيور تعمل بدأب إياباً وذهاباً كي تبني أعشاشها فإننا نعمل كذلك على مساعدتكم في بناء أفريقيا الجديدة (١٩٤).

وأوضحت إدارة الرئيس كلينتون الاستراتيجية المتبعة في أفريقيا؛ بأنها استراتيجية "المشاركة والتوسيع". وذلك بتوسيع مجتمع ديمقراطيات السوق باعتباره المفهوم الاستراتيجي لتحقيق الأهداف الأمريكية. مع العلم أن الأدوات العسكرية وحدها لن تكفي؛ وذكر الرئيس أنه يجب علينا استخدام مجموعة كاملة من الأدوات، العسكرية والسياسية والاقتصادية والمعلوماتية (١٩٥).

وطرحت الولايات المتحدة في عهد كلينتون مبادرة العدل في منطقة البحيرات العظمى ، وكان الهدف منها الحد من العقوبات التي تحول دون تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى ، وتنفيذ القوانين بنزاهة، وبناء نظام قضائي فعال واحترام حقوق الإنسان، ودعم منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالأصلاحات القانونية. وبلغ إجمالي الأموال التي تم تخصيصها للمبادرة نحو ثلاثين مليون دولار<sup>(١٩٦)</sup>.

### سابعاً- الخطط المائية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية.

ويتناول الباحث في عرضه للخطة المائية للولايات المتحدة في منابع النيل الاستوائية الاهتمام الأمريكي بنهر النيل، ورؤية الولايات المتحدة لمياه النيل ، والأهداف المائية لها في منطقة البحيرات، والمشروعات المائية الأمريكية في المنطقة، وتوجيه الولايات المتحدة للمنظمات الدولية في تحقيق سياساتها المائية، ثم الدعم الأمريكي لإسرائيل في منطقة منابع النيل الاستوائية.

فقد اهتمت المراكز البحثية الأمريكية بدراسة مياه النيل دراسة علمية؛ حيث اهتم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن CSIS بدراسة الموارد المائية في الشرق الأوسط. وتهدف هذه الدراسات إلى التوصية بانتهاج استراتيجية للمستقبل يكون من شأنها حماية المصالح الأمريكية وتعزيزها، وليس كما هو ظاهر مساعدة دول حوض النيل<sup>(١٩٧)</sup>.

ومن الأهداف الأمريكية في منطقة البحيرات العظمى التأثير على الخزان المائي في المنطقة ، واعتبار قضية المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج لمقولة حرب المياه في المنطقة<sup>(١٩٨)</sup>. وتابعت مصر بقلق الاهتمام المفاجيء للولايات المتحدة بمنطقة منابع النيل خلال فترة الصراع بين الرئيس عبد الناصر والغرب<sup>(١٩٩)</sup>، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تراقب تدفق مياه النيل ، ومدى قدرة دول المنابع على مراقبة تدفق المياه العابرة لأراضيها. واستعانت بمجموعة من المختصين مثل: مستر ديلاس Dulles ومستر أموري Amory لتنفيذ هذه المهمة<sup>(٢٠٠)</sup>.

وتعتمد النظرة الأمريكية لقضية المياه على محورين أو نقطتين أساسيتين :

الأولى: ترى الولايات المتحدة المياه عاملاً من عوامل الصراع في منطقة غير مستقرة وإدارة استعمالها لازالت مشوبة بالخطر.

**الثانية:** تعتمد الولايات المتحدة على رؤية جيو. اقتصادية مفادها أن قضية المياه يمكن أن تعالج على أساس التعاون الإقليمي، وهذا التعاون يتطب لبيئرية تتخطى الحدود؛ بحيث تصبح المياه سلعة تباع وتشتري بين دول المنطقة (٢٠١).

وكانت الولايات المتحدة ترى أن أى تنمية أو مشاريع اقتصادية فى نهر النيل . ينبغي أن تعود فائدتها على كل اقتصاديات الدول المتشاطئة الأخرى، ويجب مراعاة المصالح المشتركة للدول المتشاطئة فى تطوير هذا النهر العظيم ، فى الوقت الذى تسمح به الظروف السياسية بما يراعى مصالح كل الدول (٢٠٢).

وقد وقعت اتفاقية للتنمية الزراعية بين الحكومة الكينية وهيئة التنمية الأمريكية USAID فى نيروبى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ ، ونصت بنودها على موافقة هيئة التنمية الدولية الأمريكية على إقراض كينيا مبلغ ١٣.٥ مليون دولار للمساعدة فى تمويل وتنمية المشروعات الزراعية التى تدعم القطاع الزراعى الكينى. كما تم توقيع اتفاقية التخطيط الريفى فى ٣ يونيو ١٩٧٦ بين الولايات المتحدة وكينيا ، ومنحت مبلغ ٢,٦٤٨,٠٠٠ دولار لكينيا . بغرض تحسين القدرات المؤسسية الزراعية. وتم أيضا توقيع اتفاقية الدعم الزراعى ٢٩ أغسطس ١٩٧٨ لدعم وتحسين استفاة كينيا من مواردها (٢٠٣).

وقدمت الولايات المتحدة قروضًا لتتنانيا فى الفترة من ١٩٦٢ . ١٩٦٩ فى مجال الرى والزراعة ، بلغت قيمتها ٧٣,٧ مليون دولار لتنمية منطقة تنجيرو ، و ٧,٦ مليون دولار للكلية الزراعية فى موروجورو ، و ٥,٣ مليون دولار للبرامج الزراعية ، بالإضافة إلى إيفاد منظمة الفاو لعدد ١٧٥ خبيرًا زراعيًا إلى تننانيا فى الفترة من ١٩٦٤ . ١٩٦٩ (٢٠٤). وهكذا شجعت الولايات المتحدة دول المنابع على التوسع فى الزراعة ؛ لمواجهة القحط والتصحر ، ولتجنب المجاعة ، مما يدل على تنامى الدور الأمريكى فى منطقة المنابع ، واستغلال أمريكا لقضايا المياه فى حوض النيل (٢٠٥).

أيضا استعانت الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية فى تمويل بعض المشروعات فى منابع النيل الاستوائية وتقديم القروض لدول المنطقة لتحقيق سياساتها. فى عام ١٩٦١ بدأ مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية (الهيدروميت) بمعاونة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) ، والمنظمة العالمية للأرصاد (MWO) (٢٠٦). وفى عام ١٩٨١ وافق برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة على الطلب الذى تقدمت به كل



من روندا وبورندي وتنزانيا وأوغندا لإجراء عمليات التخطيط والتنمية في حوض نهر كاجيرا ، وتم الاتفاق على إقامة عدة مشروعات تتعلق بالمياه وتوليد الطاقة الكهرومائية والزراعة ، وقد أثرت هذه المشروعات على إيرادات بحيرة فيكتوريا ، ونصيب مصر من مياه المنابع الاستوائية (٢٠٧).

وقد حدث تنسيق بين السياسة الأمريكية وسياسة البنك الدولي أثناء طرح مشروع إنشاء السد العالي ؛ حيث اقترح البنك الدولي تخزين مياه نهر النيل في أثيوبيا بدلاً من السد العالي ؛ بسبب أن نسبة التبخر أقل ، ورفضت مصر هذا المقترح لسببين: أولهما: أن مشروع قناة جونجلي مرتبط بالتخزين في البحيرات الاستوائية وأثيوبيا لم ترحب به ، ثانيهما: أن أثيوبيا رفضت من قبل مشروع التخزين في بحيرة تانا؛ لتوليد الكهرباء لصالح أثيوبيا ، والتخزين المساعد لصالح مصر (٢٠٨).

فلم يكن البنك الدولي يرغب في منح قروض لمصر في مشروع السد العالي دون حصوله على معونات إضافية من الولايات المتحدة الأمريكية، وحكومة المملكة المتحدة (٢٠٩). وقد استغلت أمريكا، ومن ثم البنك الدولي مطالبات شرق أفريقيا حجة لوقف تمويل البنك لمشروع السد العالي، حيث قررت بريطانيا بأنه يجب أن ترفع مطالب دول شرق أفريقيا، وذلك في خطاب من لندن إلى واشنطن، وذلك لتوجيه البنك الدولي لرفض تمويل مشروع السد العالي، ومن ثم الضغط على الرئيس جمال عبد الناصر (٢١٠).

وفي إطار ذلك أيضاً نجد التعاون الأمريكي مع البنك الدولي لوضع مطالب شرق أفريقيا على قدم وساق مع السودان، حيث إنه في أثناء مفاوضات مصر مع السودان لتمويل السد العالي، وفي مراحل اتفاقية ١٩٥٩، عبرت واشنطن في رسالة منها لوزارة الخارجية البريطانية عن رغبتها في أن تكون دول أفريقيا على قدم وساق مع السودان، ووضعها في أى اتفاق أو تسوية بشأن مياه نهر النيل (٢١١).

وإن دل ذلك فإنه يدل على سيطرة الدول العظمى على سياسة البنك الدولي. ويؤكد ذلك أيضاً رفض أمريكا لتقرير البنك الدولي بقدرة مصر على تمويل نصف السد العالي (٢١٢).

وكان للاتحاد السوفيتي دوره المهم في حوض النيل، حيث أعلن عن موافقته على إنشاء السد العالي في عام ١٩٥٧، ووقع على هذا الاتفاق مع مصر، ووافق على تمويل

هذا المشروع بعد تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفضت أمريكا بيع أجهزة لبناء السد العالي لمصر<sup>(٢١٣)</sup>.

وفي أثناء أزمة السويس حدث تنسيق أمريكي بريطاني ، فاستخدمت بريطانيا سد أوين للضغط على مصر ، وهددت بالحد من تدفقات المياه المارة عبر التوربينات إلى النيل الأبيض. وأشار السيد هاويس Hawes المستشار الهيدرولوجي لأوغندا (بريطاني الجنسية) أن تخفيض قدره ٣٠٪ في تدفق المياه عبر سد أوين سوف يؤثر سلباً على مصر ، إلا أن هذا الزعم من الناحية العلمية ثبت عدم جدواه؛ إذ أن تخزين المياه سوف يضر بالتربة في أوغندا ودول المنابع أيضاً. وكان التنسيق بين أمريكا وبريطانيا في هذا الشأن يهدف إلى إجبار عبد الناصر على التراجع عن قرار تأميم قناة السويس<sup>(٢١٤)</sup>.

وفي إطار التعاون المائي بين الولايات المتحدة وأوغندا أبرمت شركة AES Corporation الأمريكية (التي يقع مقرها في أرلينغتون بولاية فيرجينيا وتعد أكبر شركات إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في العالم) صفقة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع الحكومة الأوغندية وذلك لبناء سد ضخم بالقرب من Bujagali من شأنه أن يوسع بشكل كبير إنتاج الطاقة للبلاد ، حيث لا يغطي إنتاج الكهرباء سوى ٥٪ من السكان البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة، وبدأ تنفيذ المشروع لأول مرة في عام ١٩٩٤ إلا أن الفساد المالي في الحكومة الأوغندية تسبب في تاخر المشروع<sup>(٢١٥)</sup>. وظل التعاون الأمريكي الأوغندي قائماً في مجال المياه والطاقة ؛ فقد تم توقيع اتفاق تعاون بين البلدين ، ونص على التدريب على قياس درجات الحرارة والمطر ، ودرجة حرارة المياه وتوصيف التربة<sup>(٢١٦)</sup>.

كما ساهم البنك الدولي مع البنك الأفريقي، ومؤسسة التنمية الدولية في تمويل مشروع تغذية سد أوين بمبلغ ٢٠٦ مليون دولار رغم اعتراض مصر على المشروع في بدايته لمخالفته لاتفاقية ١٩٢٩ وشرط الحصول على موافقة مصر قبل الشروع في إقامة أية مشروعات على النيل<sup>(٢١٧)</sup>.

أما عن القروض الممنوحة من مؤسسات البنك الدولي في مجال المياه والزراعة لدول منابع النيل الاستوائية؛ فبلغ عدد القروض المقدمة لكينيا من مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي عشرة قروض في مجال المشروعات الزراعية بقيمة ١٥٤.٢٤ مليون دولار وذلك عام ١٩٧٩، في حين بلغت ثلاثة عشر قرصاً في مجال الزراعة لتتنزانيا بقيمة

١٥٣.٠٨ مليون دولار. كما قدمت لأوغندا ثلاثة قروض في مجال الزراعة بقيمة ١١.٠٧ مليون دولار، كما قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضان لتتنزانيا لإقامة مشروعات في مجال المياه والزراعة بقيمة ١٥ مليون دولار لكل مشروع<sup>(٢١٨)</sup>.

لم يكن البنك الدولي حسن النية في طرحه لمبادرة حوض النيل لاسيما وأن خطورة الدخول في مبادرة الحوض والمشروعات والمخططات الناجمة عنها جاءت من خارج الحوض، وأن مصر وافقت فيها لأول مرة على مبدأ إعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض ، وكذلك على اعتبار المياه سلعة تحكمها قواعد السوق. ومما يزيد المخاوف مسلك مجموعة الخبراء الذين كانوا يقفون وراء البنك الدولي ، وهي مجموعة تدير أمورها بسرية ولها صلة وثيقة بمخابرات الدول الكبرى ، ومراكز التمويل الدولية<sup>(٢١٩)</sup>.

وهناك شكوك حول تبني البنك الدولي لمبادرة حوض النيل ١٩٩٨ ، والتي حضرها ممثلو دول الحوض العشر، والذين كانوا يرفضون دائماً من قبل حضور اجتماعات سابقة في إطار التيكونيل والإندوجو خوفاً من تأكيد اتفاقيات مياه النيل<sup>(٢٢٠)</sup>. وقد نتج عن هذه المبادرات مطالبة دول المنابع الاستوائية تنزانيا وأوغندا وكينيا بإعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩، وضرورة الحفاظ على بحيرة فيكتوريا والاستفادة القصوى منها<sup>(٢٢١)</sup>.

وقد استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بحليفتها إسرائيل في تطبيق سياساتها المائية في منابع النيل الاستوائية، حيث تلاقت المصالح الأمريكية الإسرائيلية في تلك المنطقة ؛ خاصة أن إسرائيل كان لها أطماع قديمة في مياه النيل ، وازدادت تلك الأطماع خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي ، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ، ودعوة الصحف الإسرائيلية إلى شراء مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا وتحويلها إلى صحراء النقب مروراً بسيناء<sup>(٢٢٢)</sup>.

ومن الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها في أفريقيا فك العزلة السياسية التي ضربتها الدول العربية حولها أثناء مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي، ولعل علاقات إسرائيل مع أثيوبيا مثال لذلك ؛ فقد سعت إسرائيل إلى مساعدة أثيوبيا على إقامة سدود على النيل الأزرق بغرض تهديد دول المصب من خلال إنقاص كمية المياه التي تعتمدان عليهما في اقتصادهما<sup>(٢٢٣)</sup>.

وحرصت إسرائيل على التوغل اقتصاديا وأمنيا في دول منابع النيل الاستوائية ؛ روندا وبورندي والكونغو الديمقراطية، وإقامة علاقات معها من منطلق نظرتها الشمولية تجاه مياه النيل والبحر الأحمر ، والتي كانت تهدف من خلالها إلى الوصول إلى منابع النيل<sup>(٢٢٤)</sup>. وتمثل دول منابع النيل الاستوائية إحدى المواقع الاستراتيجية لإسرائيل، والتي تستطيع من خلالها تهديد الأمن المائي لمصر والسودان<sup>(٢٢٥)</sup>.

ونجحت إسرائيل في ظل سياسات الولايات المتحدة في الحصول على بعض مشروعات الري في منطقة البحيرات العظمى؛ فأنشأت ما يقرب من مائتي مستعمرة زراعية في دول شرق أفريقيا ، وتحديداً في كينيا وأثيوبيا وأوغندا ، كما أنشأت ثلاث مزارع في تنزانيا تحت إشراف ستة خبراء إسرائيليين من شركة أجولايديف الإسرائيلية ، وبلغت مساحة هذه المزارع ما يقرب من ألف أكرا ، وخصصت لزراعة القطن والمحاصيل الغذائية<sup>(٢٢٦)</sup>.

## خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- نجحت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في منطقة منابع النيل الاستوائية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية؛ سواء أكانت أهدافاً اقتصادية، أم سياسية، أم عسكرية، أم إعلامية، أم مائية.

- استعانت الولايات المتحدة بخطط وسياسات مسبقة قبل الشروع في تنفيذ أهدافها في المنطقة، وهي من العوامل التي ساهمت في تنفيذ خطتها الموسومة، وسياساتها العليا، وكيف اتضح لنا أنها كانت فعل وليس رد فعل لما يحدث من أحداث وتقلبات.

- عملت الولايات المتحدة على التخلص من النفوذ السوفيتي والفرنسي والصيني حتى تتفرد بالريادة في منطقة منابع النيل الاستوائية؛ وذلك لتضارب الرؤى والمناهج والأهداف بين كل من تلك الدول مع أهداف الولايات المتحدة.

- يتضح لنا من العرض السابق كيف سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل تنفيذ سياساتها الخاصة جنبا إلى جنب في منطقة منابع النيل الاستوائية، وبات جليا أن المصالح والأهداف الإسرائيلية صارت جزءاً من أهداف الاستراتيجية الأمريكية.

- التنسيق بين السياسات الأمريكية المتنوعة؛ سهل من مهمة تحقيق الأهداف الأمريكية؛ فرأينا كيف ساهم تنفيذ السياسات الاقتصادية في منطقة منابع النيل في تحقيق الخطط السياسية، وكيف ساهم تنفيذ الخطط العسكرية في تحقيق كثير من الأهداف، وكذلك الخطط الدعائية.

- استعانت الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية، والدول الحليفة في أداء بعض الأدوار التي تخدم مصالحها في المنطقة؛ فرأينا كيف استفادت الولايات المتحدة من مكانتها السياسية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المانحة في احترام رغباتها وتقدير مواقفها وأهدافها.

- برهنت الولايات المتحدة أن مصالحها وأمنها القومي لا يعتدان بالمبادئ والأعراف والقوانين الدولية إذا ما تعارضت معها؛ فظهر ذلك جليا في مواقفها في أزمات الكونغو ورواندا وكيف ساهمت في تغييب الحقائق، وتسيير الأمور عكس رغبات شعوب المنطقة.

- إن دراسة الأهداف المائية للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية منفردة، لا تكشف الأبعاد الحقيقية والكاملة للاستراتيجية الأمريكية في منطقة منابع، والتي تعد المياه فيها مصدر الحياة والتنمية لبعض الدول مثل مصر.
- يجب على الساسة المصريين الاستفادة من نجاح الاستراتيجية الأمريكية في تحقيق الأهداف العليا للولايات المتحدة في منطقة منابع النيل الاستوائية في كيفية التعامل مع دول المنطقة، ووضع الخطط والسياسات المضادة.
- تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية السياسية والقانونية والاخلاقية لما ظهر من صراعات مسلحة، وفوضى وتوتر في منطقة منابع النيل الاستوائية، وعدم الاستقرار الناتج عن سياساتها أثناء مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها.
- نجحت الخطط الدعائية ضمن الاستراتيجية الأمريكية في دول منابع النيل الاستوائية في التغطية على كثير من الضغوطات والتدخلات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك بتصدير مفاهيم التنمية المستدامة، وإعلاء قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمشاركة، وقدمت في سبيل ذلك عدد من المنح والمشاريع الوهمية.

## الهوامش

- (1) Eric Edwin Otenyo: **presidents, Africa and democracy** (Ph.D. Miami university: the Graduate school, 2001) p 103.
- (2) Gorge Bush, The U.S and Africa, **Africa report**, July - August 1989, p. 13.
- (3) Tami Davis Biddle, Strategy and grand strategy, what students and practitioners need to know, Strategic Studies Institute, US Army War College (2015) P.1.
- (4) Alfred D. Chandler Jr, **Strategy and Structure: Chapters in the History of American Enterprise**. (Boston, MIT Press, 1962), P: 65.
- (5) André Beaufre, **An Introduction to Strategy** (New York, Frederick A. Praeger, 1965) p.85, 86.
- (6) Stephen D. Sklenka, **strategy, national interests, and means to an end**, Strategic Studies Institute, US Army War College (2007) P.3-4.
- (7) Tami Davis Biddle, **Op.cit**, P. vii.
- (8) **Ibid**, P.10.
- (9) Strategic studies institute, **U.S. army war college guide to strategy**, US army war college (2001) P.12.
- (10) Peter J. Schraeder, **United States Foreign Policy toward Africa: Incrementalism, Crisis and Change**( Cambridge University Pres,1994)p.3
- (11) Gabe Scheinmann: "AFRICOM: A New American Military Command, Policy Watch" The **Washington Institute for Near East Policy** (2007) p.1
- (12) Daniel H. Simpson "U.S. Africa policy: some possible course adjustment"**strategic studies institute**, US army war college (1994) p.9
- (13) محمد عوض محمد، نهر النيل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١) ص١٧؛ يوسف مجلى، عبد الفتاح على إبراهيم، **جغرافية حوض النيل ومصر والسودان**، (القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٥٢) ص٨١، ٨٢.
- (١٤) رشدى سعيد، نهر النيل نشأته وإستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، ط١، (القاهرة: دار الهلال ١٩٩٣)، ص ٣١
- (١٥) جميل جمال عثمان موسى، **تدخل الاتحاد الأفريقي في الصراعات الداخلية مع تطبيق على منطقة البحيرات العظمى**، (ماجستير: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٤) ص١١٤-١١٥؛ رجاء إبراهيم سليم، "النظام العالمي الجديد وانعكاسه على أفريقيا"، **السياسة**، يناير ١٩٩٢، العدد ١٠٧، ص١٨٤.
- (16) **FRUS**. African affairs, future of Africa, Vol. V, Washington, April 18 1950 , الدولية١523-1522 p.
- (17) Deo Nzarwa katono, **A history of the Uganda – American Relations 1982-2002**, (PHD. Maker ere University, Uganda, 2009) p.73؛

حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة (٢)"، السياسة الدولية، إبريل ٢٠٠١، العدد ١٤٤ ص ١٨٤

(١٨) رجاء إبراهيم سليم، "الأزمة الكونغولية وتداعياتها"، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ٤٠.

(19) Cyrus R. Vance "U.S. Policy toward Africa" in: Seymour Maxwell (ed), **U.S. Policy in International Institutions**, (Colorado, Bolder, Westview press, 1982) pp. 63-64.

(20) **FRUS**. African affairs, future of Africa, Vol. V, Washington, April 18 1950 , p.1522-1523 ; Deo Nzarwa katono, op. cit. p. 72; Cynthia M. Reese: **U.S.-Soviet competition for influence in The Horn of Africa**, (Master: The American University, college of public and international affairs, 1987) pp 41-42

(٢١) حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري"، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٩، العدد ١٣٥، ص ٣٣، شريف سعد عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كينيا في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٩٠، (ماجستير، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨)، ص ٣٨.

(٢٢) عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل في القرن العشرين، ص ٩١-٩٢؛ أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية-السودانية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ٩٣.

(23) **National Security Council**, Presidential Review Memorandum (PRM) no. 21 concerning U.S. policy toward the Horn of Africa, with particular reference to developments in Kenya and the Sudan. 17 Mar. 1977.

(٢٤) جميل جمال عثمان موسى، مرجع سابق، ص ١١٧؛ رجاء إبراهيم سليم، "النظام العالمي الجديد وانعكاسه على أفريقيا"، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٢، العدد ١٠٧، ص ١٨٥.

(٢٥) ودودة بدران، "الدور الأمريكي في الصراع العربي - الإسرائيلي"، السياسة الدولية، يناير ١٩٨٣، العدد ١٠٧، ص ١٩.

(٢٦) سامي السيد أحمد محمد محمد، الدور الأمريكي في صراعات القرن الأفريقي: دراسة لاستجابة الولايات المتحدة لصراعات المنطقة منذ ١٩٩٣، (ماجستير: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨)، ص ١٤٤-١٤٥.

(27) **FRUS**. African affairs, future of Africa, Vol. V, Washington, April 18 1950, p.1522-1523 ; Deo Nzarwa katono, **op. cit.** p. 75,76

(٢٨) جميل جمال عثمان موسى، مرجع سابق، ص ١١٧-١١٨

(29) Daniel H. Simpson, **U.S. Africa Policy: Some Possible Course Adjustment**, Strategic Studies Institute, Us Army War College (1994)p.12

(٣٠) مروة أمين محمد مصطفى، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الكونغو الديمقراطية (١٩٦٥ - ١٩٦٠)، (دكتوراة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١١)، ص ٥٧؛

Daniel H. Simpson, **Op.cit**, p.11

(31) **Department Of State**, Memorandum regarding authorization by President Lyndon B. Johnson to approve a loan for the Democratic Republic of the Congo in the amount of \$15 million to finance imports from the U.S. 24 May 1968



(32) **IMF**: Surveys of African economies. Vol. 2, Kenya, Tanzania, Uganda and Somalia, Washington, 1969, p. 198.

(٣٣) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

(34) **United Nation** , World water development , **Uganda national water development Report -2005**, p. 121

(35) **FRUS**, Treaties and other international acts series 13008, Department of state. Globe program, Investment Guaranties, agreement between the United States of America and Kenya, 3 Dec. 1998.

(٣٦) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

(٣٧) سامي السيد أحمد محمد محمد ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

(٣٨) مروة أمين محمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(39) Rita M. Byrnes, **Uganda: A country study**, (Washington: Gpo for the library of congress, 1990).

(40) **Department Of State**, Proposed U.S. AID policy for African nations. 17 Nov. 1966.

(41) **CIA**, Estimate of prospects for regional cooperation and political stability in East Africa (Kenya, Uganda, Tanzania) 2 Mar. 1967.p.16

(٤٢) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٦٧.

(43) **National Security Council**, Briefing information for Vice President Rockefeller's meeting with U.S. Ambassador to Kenya Anthony D. Marshall. 14 May 1975.

(٤٤) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٥٩، ٥٠.

(45) **CIA**, Estimate of prospects for regional cooperation and political stability in East Africa (Kenya, Uganda, Tanzania) 2 Mar. 1967.p.16

(46) **Department Of State**, Memorandum for Zbigniew Brzezinski from Peter Tarnoff regarding a U.S. \$5 million grant-assistance program to Uganda, 15 June 1979; Deo Nzarwa katono, Op. Cit. p.133,137

(47) **CIA** Report to the president on trip to Africa, February 28 – March 21 1957.

(٤٨) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ٩١.

(49) Deo Nzarwa katono, **Op. cit.** p134.

(50) **White House**, Bureau of the Budget Director Charles J. Zwick requests President Lyndon B. Johnson's approval for a \$13 million development loan to Tanzania for a section of a road from the copper fields of western Zambia to Dar el Salaam in Tanzania. 22 June 1968.

(٥١) سامي السيد أحمد محمد محمد ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

(52) **Department Of State**, Cable to Secretary of State Dean Rusk on a Chinese offer of economic assistance for developmental aid to Tanzania. 1 July 1965; Deo Nzarwa katono, **Op. Cit.** p134.

(٥٣) عادل محمد خليل، التمويل الخارجي لتنمية الاقتصادية في دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا، (دكتوراة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٠) ص٢٦٧.

(54) **Department Of State**, 19 May 1964. Johnson Library, NSF, Countries, Rwanda/Burundi, King of Burundi Visit, May 19, 1964; Anderson, Jack, U.S. woos burundi despite killings, **The Washington Post**, Mar 14, 1974

(55) Deo Nzarwa katono, **Op. cit.** p.72.

(٥٦) حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة (٢)"، مرجع سابق، ص١٩٤.

(57) **FRUS**. African affairs, future of Africa, Vol. V, Washington, April 18 1950 , p.1522-1523 ; **CIA**, Report to the president on trip to Africa, February 28 – March 21 1957; **CIA**, special Report, Tanzania taking the left turn, 12 May 1965.

(58) **Department Of State**, An evaluation of Chinese and Soviet aims and activities in Africa and its implications for future U.S. policy toward Africa. 8 Oct. 1964.p.16

(59) **A Primer in Strategy Development**, In: U.S. Army War College Guide To Strategy, Strategic Studies Institute, Us Army War College (2001) p.13

(60) Kenneth A Kresse: **Containing nationalism and communism on the dark continent: Eisenhower's policy toward Africa 1953-1961**(Ph.D University at Albany, College of Arts and Sciences, 2003) pp 5-6

(61) **Department Of State**, Suggestions for the reassertion of U.S. strength in the Horn of Africa to counter Soviet involvement. n.d.

(62) **FRUS**. Congo 1960- 1968. Vol. XXIII, p.3,4 ; Deo Nzarwa katono, **op. cit.** p.84

(٦٣) أزمة الكونغو هي فترة الاضطراب السياسي الذي شهدته جمهورية الكونغو، وبدأت الأزمة بعد استقلال الكونغو عن بلجيكا، وانتهت، بشكل غير رسمي بوضع البلاد تحت حكم جوزيف موبوتو. وشكلت أزمة الكونغو سلسلة من الحروب الأهلية التي عصفت بالبلاد، وكانت أيضاً حرباً بالوكالة أثناء الحرب الباردة، وانفصلت كاتانغا تحت حكم تشومبي بدعم بلجيكي وسط استمرار الاضطرابات والعنف. وبعثت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام، لكن الأمين العام للأمم المتحدة، همرشولد رفض طلب رئيس الوزراء باتريس لومومبا استخدام هذه القوات لمساعدة الحكومة المركزية لمحاربة الانفصاليين. ووسط جو من الاضطرابات أنهى موبوتو قائد الجيش هذه الأحداث بواسطة انقلاب، وتم أسر لومومبا المعادي للغرب، وأعدام عام ١٩٦١، ونتج عن ذلك تأسيس حكومة منافسة لـ«جمهورية الكونغو الحرة» في مدينة ستانلي فيل الشرقية من قبل أنصار لومومبا، وبعد دعم قوات الأمم المتحدة، انتصرت ليوبولدفيل على الحركات الانفصالية في كاتانغا بداية عام ١٩٦٣. وفي مارس ١٩٦٥، حدث صراع سياسي جديد بين تشومبي وكاسافوبو، ما أدخل الحكومة في حالة جمود. فقاد موبوتو انقلاباً ثانياً في نوفمبر ١٩٦٥، مع السيطرة على البلاد التي أعيد تسميتها بزائير في عام ١٩٧١، واستمر موبوتو في الحكم حتى ١٩٧٩ وسقط نتيجة الانقلاب عليه من الجيش.

(64) Kenneth A Kresse, **Op.cit**, PP. 528-529

- (65) **Department Of State**, Analytical chronology of the Congo crisis. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale. com/apps/doc/CK2349235062/USDD, p. 9,10
- (66) Ibid, p.12
- (67) **National Security Council**, Planning Board discusses U.S. policy toward the Congo. 25 July 1960.
- (68) **Department Of State**, Analytical chronology of the Congo crisis. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale. com/apps/doc/CK2349235062/USDD, pp.2,33
- (69) Ibid,pp.36,47
- (70) Ibid,p.48
- (71) Madeleine G. Kalb. Macmillan, Chaos, the Congo, and the CIA, **The Washington Post**, Jul 18, 1982
- (72) **White House**, John Reinhardt reports the actions taken to date by the International Communication Agency to publicize the Soviet and Cuban associations with the former regimes of Uganda and Equatorial Guinea. 1 Nov. 1979.
- (73) **Department Of State**, Political/Economic Assessment Nine Months after the Coup [Amin has become firmly entrenched and benefits from the absence of an alternative ruler; the government has become a military regime, and civilian ministers are ignored or intimidated; Amin plans to add military personnel to the cabinet; Amin spends a considerable amount of time traveling in the districts, leaving a bureaucracy that is afraid of acting in his absence; the economy continues to deteriorate through lack of leadership and fiscal policies; in order to counter a loss of foreign reserves, the government is borrowing heavily; and the defense budget is excessive]. Am Emb Kampala, Airgram A-236. Oct. 28, 1971
- (74) **Department Of State**, Recommended Precautions to Protect Americans in Uganda [soldiers on all borders and trains present a dangerous situation for persons visiting the area; Pres. Amin has stated that any Israeli crossing the border will be shot on sight; all US tourists will be prohibited from crossing the frontier or taking the train; some private US citizens visiting Uganda in the past several years have been killed or assaulted]. Am Emb Kampala, Telegram No. 2727. Aug. 28, 1972.
- (75) Meisler, Stanley, Despite Abuse of Americans In Uganda: U.S. Sticks To Policy: Don't Antagonize Amin, **Los Angeles Times**; Oct 12, 1972
- (76) **Department Of State**, Internal Security in Uganda [all American Jews will be advised by the Emb to leave Uganda, and phased departure of dependents will be considered]. Outgoing Telegram No. 168511, to Am Embs Kampala and London. Sept. 15, 1972.

(77) Amin Orders 250 U.S. Citizens Held in Uganda: **Los Angeles Times** , Feb 27, 1977 p. 4

(78) **White House**, John Reinhardt reports the actions taken to date by the International Communication Agency to publicize the Soviet and Cuban associations with the former regimes of Uganda and Equatorial Guinea. 1 Nov. 1979.

(79) **CIA**, The Congo (Democratic Republic of), East African Involvement in (as part of effort to unseat "colonial puppet" Tshombe, Tanzania has been actively aiding rebels since Sept. 1964; Tanzanians have trained up to 3,000 Congolese insurgents and have smuggled Soviet and PRC arms into the Congo; presence of Tanzanian troops in Congo is unconfirmed). Office of Current Intelligence Memorandum, SC No. 04952/65. Apr. 7, 1965.

(80) **White House**, National Security Adviser Zbigniew Brzezinski is provided with information on the following world events: Soviet support for the government of Tanzania in its conflict with Uganda; Cuban Foreign Minister Isidoro Malmierca's comments concerning Cuban relations with Africa and the U.S. 4 Dec. 1978.

(81) **Department Of State**, Details of a letter to President Lyndon B. Johnson from President Julius K. Nyerere expressing Tanzania's concern over U.S. policy in the Congo. 17 Apr. 1965.

(82) **Department Of State**, Cable regarding the expulsion of two U.S. officials from Tanzania. 18 Jan. 1965.

(83) **Department Of State**, Text of Tanzanian President Julius Nyerere's letter to President Lyndon B. Johnson regarding the recall of U.S. Ambassador William Leonhart to America. 28 Jan. 1965.

(84) **Office of Current Intelligence**, Special Report (Kenya) Independent Kenya's Prospects under Jomo Kenyatta (political parties; assessment of Kenyatta, Mboya, and Oginga; economic situation; Kenya's relations with the UK and growing ties with the Sino-Soviet Bloc; clash with Somali re Somali-inhabited Northeastern Region of Kenya) No. 00621/63B. Dec. 6, 1963.p.1, 6

(85) Cynthia M. Reese, **Op.cit**, pp 41-42

(86) **Department Of State**, Suggestions for the reassertion of U.S. strength in the Horn of Africa to counter Soviet involvement. n.d.

(٨٧) رجاء إبراهيم سليم، "النظام العالمي الجديد وانعكاسه على أفريقيا"، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(88) **Times**: The war in the Horn of Africa. January 19, 1978.

(89) **Department of State**, U.S. policy in the Congo. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale.com/apps/doc/ CK2349242894/USD,p.14

(90) **Department Of State**, Paper describes events leading up to the deterioration in Ugandan-Israeli relations. 28 Mar. 1972.

(91) **FRUS**. Memorandum From the executive secretary of the department of state (Eliot) to the president's assistant for National Security affairs (Kissinger) Washington, 20 July 1972.

(92) **Department Of State**, GOU Accusations [a Peace Corps volunteer was picked up by police and accused for Israelis and has stated he will not hesitate to destroy Kigali]. Am Emb Kampala, Telegram No. 2555. Aug. 17, 1972. 2 p. confidential. declassified date not given. 17 Aug. 1972;

مجدي الجندي ومحمد قنديل، "مستقبل أوغندا السياسي في شرق أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد ٥٧، سنة ١٩٧٩، ص ١٣٦

(93) **Department Of State**, Paper describes events leading up to the deterioration in Ugandan-Israeli relations. 28 Mar. 1972..

(94) Daniel H. Simpson, **U.S. Africa Policy: Some Possible Course Djustment**, Strategic Studies Institute, Us Army War College (1994),p.20

(٩٥) شريف سعد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٩٦) أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦) ص ٩٨ .

(٩٧) بدر الدين عبد الله حسن "توازن الدول وأثره على المعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار (نهر النيل) " في : محمود أبو العينين وعباس محمد شراقي (محرران)، آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي السنوي ٢٥ - ٢٦ مايو ٢٠١٠، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(98) **Department Of State**, Analytical chronology of the Congo crisis. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale. com/apps/doc/CK2349235062/USDD, pp.2,18

(99) **Ibid**

(100) **Department Of State**, Background paper regarding the Congo's political situation, its views on Vietnam, and the status of U.S. economic assistance. A profile of Ambassador Adoula is included.1966

(101) **FRUS**, Nina Davis Howland (ed) United States and Africa, A Paper Prepared in the Department of Defense, ( No. 218, 1963-1964, Vol. XXI Africa, Washington, 1995).P332

(102) **Department of State**, U.S. policy on the Congo detailed. 21 Mar. 1963.

(١٠٣) حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري" ص ٣١ .

(104) **CIA** memorandum to Congo, 16 March 1964.

(105) **CIA**, mobutu and the Congo. Special report, no. 00775/67A, 23June1967.

- (١٠٦) عبد الله الأشعل، "صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى"، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٢١٧.
- (١٠٧) جميل جمال عثمان موسى، مرجع سابق، ص ١١٣، ١١٨؛ حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري"، ص ٣١؛ عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ٢١٨.
- (١٠٨) شريف سعد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٨٤، ٨٥.
- (١٠٩) محمود منير حامد، الدور الأوغندي في منطقة البحيرات العظمى في عهد موسيفني (ماجستير، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨) ص ٥٣-٥٤.
- (110) CIA, National Intelligence Daily, 2 Jun 1994 ;  
حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٣
- (111) **Department Of State**, 19 May 1964. Johnson Library, NSF, Countries, Rwanda/Burundi, King of Burundi Visit, May 19, 1964.
- (112) **Department Of State**, Rwandan Refugees (consideration is given to establishing an observer group under UN or OAU auspices which might prevent further Tutsi incursions into Rwanda from contiguous areas). Outgoing Telegram No. 2090, to US Mission to United Nations; No. 71, to Am Emb Kigali; No. 117, to Am Emb Usumbura. Feb. 4, 1964. CONFIDENTIAL. Declassified Dec. 4, 1975. Johnson Library, NSF, Countries, Africa, Vol. 2. 4 Feb. 1964.
- (113) **CIA National Intelligence Daily**, 28 April 1994;  
عاد التوتسي إلى الحكم عام ٢٠٠٣ بعد فوز بول كاجامي في انتخابات الرئاسة وهو ينتمي للتوتسي. لمزيد من المعلومات راجع:  
أيمن مصطفى عبد القادر أبو سالم، جرائم الحرب في أفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي، دراسة خاصة لحالة رواندا والسودان، (ماجستير: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٢) ص ٤٣، ٤٤.
- (114) **CIA**, Africa Review 27 March 1995
- (115) Clinton Sends AID Official to Rwanda: Atwood to Assess Relief Operations, **The Washington Post**, Jul 17, 1994
- (116) Vogel, Steve, 2,000 U.S. Troops to Enter Rwanda: Relief Operation Expanding; Plans Call for More Soldiers, **The Washington Post**, Jul 27, 1994
- (117) **CIA**. National Intelligence Estimate: East Africa (Kenya, Uganda Tanzania) 2March. 1967, 25 January 1990, pp 11, 33
- (118) **Department Of State**, Uganda-U.S. Attitudes toward Security [Defense Minister Onama stated that because of border problems in Africa, it is unlikely that the OAU would take any action in the direction of arms limitation; Uganda is concerned that the Soviets are active in the Sudan and the Chinese Communists in Tanzania; the Egyptians approve of Soviet activities in the Sudan now, but eventually relations between Egypt and the Sudan will be less friendly; Uganda wishes to build an air force and will seek to procure military equipment from the US]. Memorandum of Conversation [Dean

Rusk, Secy of State, US; Felix K. Onama, Min. of Defense, Uganda; other US and Ugandan officials]. Aug. 1, 1968.

(119) **Department Of State**, Thomas L. Hughes informs Secretary of State Dean Rusk that Chinese Premier Chou en Lai intends to offer to build the Tanzanian portion of a projected rail link with Zambia. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale.com/apps/doc/CK2349155249/USDD

(120) **Department Of State**, Summary of talks between U.S. and Burundi officials regarding a request by Chinese defector Tung Chi-ping, now residing in Burundi, for political asylum in the U.S., 18 June 1964.

(121) **Department Of State**, Cable regarding U.S. plans for the departure of Chinese Communist defector Tung Chi-ping from Burundi after that country issues Tung an exit visa. 11 July 1964.

(122) **Department Of State**, Information on Taiwanese Acting Foreign Minister Yang Hsi-Kun's visit to Rwanda to meet with President Grgoire Kayibanda, Foreign Minister Sylvestre Nsanzimana, and Minister of Agriculture P.D. Nkezabera. Kayibanda has promised his support of Taiwan during upcoming UN General Assembly debates. 20 July 1970.

(123) **CIA**, Estimate of prospects for regional cooperation and political stability in East Africa (Kenya, Uganda, Tanzania) 2 Mar. 1967.p.8

(124) **Department Of State**, An evaluation of Chinese and Soviet aims and activities in Africa and its implications for future U.S. policy toward Africa. 8 Oct. 1964.p.16

(125) **CIA**, Estimate of prospects for regional cooperation and political stability in East Africa (Kenya, Uganda, Tanzania) 2 Mar. 1967.p.6

(126) Ibid, p,16

(١٢٧) صلاح محمد عبد الحميد، صراع وحروب المياه، ط ١ (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠) ص٦٦.

(128) **CIA** , memorandum for Director of central intelligence, 11 December 1962

(129) **Department Of State**, Analytical chronology of the Congo crisis. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale. com/apps/doc/CK2349235062/USDD,p.41

(130) Ibid, pp.20,22

(131) Ibid, p.27

(١٣٢) رجاء إبراهيم سليم، "الأزمة الكونغولية وتداعياتها"، مرجع سابق، ص ٥٠.

(133) Madeleine G. Kalb. Macmillan, Chaos, the Congo, and the CIA, **The Washington Post**, Jul 18, 1982



(134) Dexter Haven, **The river Nile in the age of the British: political ecology and the quest for economic power**, london, I.B. Tauris 2004, p.252

(١٣٥) أنس مصطفى كامل، "الصراعات الأثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد"، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٢، العدد ١٠٧، ص٥٦.

(136) **F.O** 371-113737 JE 1433 1182 October 1955.

(137) **White House**, Secretary Kissinger recommends President Ford approve a 1976 budget amendment to increase economic aid to Zaire. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale.com/apps/doc/CK2349263726/USDD

(١٣٨) أيمن السيد عبد الوهاب، مياة النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، ص١٤٥، ١٥٨.

(١٣٩) عبد الملك عودة " البنك الدولي ومياه النيل .. الأهرام الاقتصادي ، ١٥ مارس ١٩٩٩ .

(١٤٠) عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل في القرن العشرين، ص٥٣، ٩١-٩٢؛ أيمن السيد عبد الوهاب، "مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية- السودانية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص٩٣

(141) **Frus**, 1950, Volume V, African affairs. Future of Africa. Washington 18 April 1950,p.1533

(142) **White House**, De Gaulle's views on UN operation in the Congo discussed. Annex F 2301, n.d.

(143) **FRUS**, Volume V, African affairs. Future of Africa. Washington 18 April 1950, p.1526.

(١٤٤) حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري" مرجع سابق، ص٣٢.  
(١٤٥) إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص١٧.

(146) **CIA**, Africa Review 12 Feb. 1996 ; **CIA National Intelligence Daily**, 16 June 1994

(١٤٧) رجااء إبراهيم سليم، "الأزمة الكونغولية وتداعياتها"، مرجع سابق، ص٥٣.

(148) **CIA** The secretary of defense, 2 July 1963.

(١٤٩) سامي السيد أحمد محمد محمد، مرجع سابق ، ص ١٣٢.

(150) **Department Of Defense**, Possible U.S. courses of action relative to the contingency of Sino-Soviet Bloc military intervention in the Congo. 22 July 1960.

(151) **National Security Council**, U.S. operating plan for the Congo. n.d. Declassified Documents Online, link.gale.com/ apps/doc/CK2349177195/USDD

(152) **National Security Council**, record of actions regarding the current situation in the Congo. 11 Aug. 1964.

(153) **Ibid.**



- (154) **Department Of State**, Determination and authorization permitting the furnishing of military assistance to the government of the Democratic Republic of the Congo (Leopoldville) 4 Feb. 1965.
- (155) **Department Of State**, Memorandum For Mr. Hcgeobge Bundy The White House, Subject: Retraining And Modernisation Of The Congolese National Army, 9 October 1963
- (156) **CIA**, Intelligence cable regarding Soviet comments on Chinese activities in the Congo. 23 Sept. 1964.
- (157) **Department Of Defense**, U.S. military plans for the prevention of Communist control in the Congo. 9 Sept. 1964.
- (158) **Department Of Defense**, U.S. provides air support aircraft to the Congo under MAP. 21 July 1964.
- (159) **White House**, Secretary Rusk recommends use of three U.S. C-130 aircraft to help Mobuto put down the current mutiny of white mercenaries in the Congo. 6 July 1967.
- (160) Murrey Marder, U.S. Is Airlifting Military, Medical Supplies to Zaire: **The Washington Post**, Mar 16, 1977
- (161) **Department Of State**, In a cable to Secretary of State Dean Rusk, U.S. Ambassador William Attwood furnishes information on a pending delivery of a large Soviet arms shipment to Mombasa, Kenya. 12 Apr. 1965.
- (162) Peter Samson, Edward C. Keefer, **Foreign Relations of the United States 1969 – 1976 : Africa** (Washington: United States Government Printing Office, Volume E - 6, Document 174, 2006), p.p. 41 – 42
- (163) **White House**, Presidential determination to make Kenya, the Malagasy Republic and Mauritius eligible for cash purchases under the Foreign Military Sales (FMS) Act. 28 Oct. 1974.
- (164) **National Security Council**, Deputy Secretary of State Ingersoll recommends President Ford make Presidential Determination to allow F-5A/B aircraft to be furnished to Ethiopia and Kenya on a grant and credit basis. 27 June 1975.
- (165) **White House**, Justification for a Presidential Determination on provision of sophisticated weapons systems to Ethiopia and Kenya. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale.com/apps/doc/CK2349290783/USDD
- (166) Bernard Weinraub, U.S. to Sell Kenya 12 F-5's In \$70 Million Arms Deal, **New York Times** Jun 17, 1976
- (167) **CIA**, Estimate of prospects for regional cooperation and political stability in East Africa (Kenya, Uganda, Tanzania) 2 Mar. 1967.p.10

- (١٦٨) حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة (٢)"، مرجع سابق، ص ١٩٥.
- (169) **Department Of State**, Memorandum for President Lyndon B. Johnson from Under-Secretary of State Nicholas Katzenbach regarding Johnson's meeting with President Gregoire Kayibanda. Katzenbach suggests the president express his gratitude to Kayibanda for allowing Rwanda's airfield at Kamembe to be used for the evacuation of American citizens. 11 Aug. 1967.
- (170) **Department Of State**, Recommendation and rationale for the U.S. to develop an internal defense plan for Tanzania. 1 Nov. 1965.
- (171) Daniel Volman, "Africa's Rising Status in America Defence Policy", **The Journal of Modern African Studies**, (1984) p. 143 – 144
- (١٧٢) سامي السيد أحمد محمد محمد، مرجع سابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.
- (١٧٣) المرجع السابق، ص ٢٠٧.
- (174) CIA Report to the president on trip to Africa, February 28 – March 21 1957.
- (١٧٥) أيمن السيد عبد الوهاب، مائة النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مرجع سابق، ص ١٤٩، ١٥٧.
- (176) Daniel H. Simpson, **Op.c.t**, p.8
- (177) **White House**, letter to Tanzanian President Julius Nyerere, President Lyndon B. Johnson reaffirms U.S. support for the independence, integrity and sovereignty of Tanzania 1 Mar. 1965.
- (178) **White House**, Letter to Tanzanian President Julius Nyerere from President Richard M. Nixon regarding U.S. support for the economic progress taking place in Africa. 1 Oct. 1969.
- (179) Murrey Marder, U.S. and Tanzania Stress Joint Goals, **The Washington Post**, Apr 26, 1976; Roger Mann, Nyerere Visit Seen as a Symbol Of Shift in U.S. Policy on Africa, **The Washington Post**, Aug 4, 1977
- (180) **Department Of State**, Update on Chinese and Soviet Bloc efforts in Kenya in the following areas: political; economic; military; cultural and propaganda; labor. n.d. U.S. Declassified Documents Online, link.gale.com/apps/doc/ CK2349702137/USDD
- (181) **Department Of State**, List of U.S. programs aimed at offsetting or precluding Chinese and Soviet efforts in Kenya. 1 Feb. 1964.
- (١٨٢) حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري" مرجع سابق، ص ٣٢.
- (183) **Department Of State**, 19 May 1964. Johnson Library, NSF, Countries, Rwanda/Burundi, King of Burundi Visit, May 19, 1964.
- (184) **Department Of State**, Summary of Assistant Secretary of State Joseph Palmer's 5/30-7/18/68 African trip. Palmer assesses the political and economic situations in the

following countries: the Gambia; Guinea; Sierra Leone; Ivory Coast; Upper Volta; Niger; Chad; Central African Republic; Cameroon; Gabon; the Congo; Rwanda; Burundi; Uganda; Nigeria; Senegal. 18 July 1968.

(185) **National Security Council**, recommends that Ford send message of condolence to parents of Israeli soldier killed during operation to release Israeli hostages held in Uganda 7/3/76. 9 July 1976.

(١٨٦) أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، ص ١٤٣-١٤٤؛ زكى البحيري، " دور مصر في تنمية حوض النيل " فى : محمود أبو العينين وعباس محمد شراقى (محرران)، آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، المؤتمر الدولي السنوى ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠، ص ٢٠، ٢٢، ٢٣.

(187) Frederick W. Frey and Thomas Naff , **Water: An Emerging Issue in the Middle East?**, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 482, Changing Patterns of Power in the Middle East (Nov., 1985)p. 62,82.

(١٨٨) عبد الله عبد الرزاق ، " مياه نهر النيل والأمن القومى المصرى " فى: عادل سعد الحسين (أمين المؤتمر)، مشكلة المياه فى أفريقيا، المؤتمر الدولي ٢٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨، ص ٧٠، ٧١.

(١٨٩) حسن بكر، "حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل"، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٧٦.

(١٩٠) السياسة، ٢٢ أغسطس ١٩٩٢، وزارة الري والموارد المائية، اتفاقية نهر النيل فى الفترة من ٢٩ يناير ١٩٢٥ إلى ٩ يوليو ١٩٩٥ رقم الملف الكودى ١/٣٣، الجزء الأول، مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٢، ص ١١٥.

(١٩١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٧، الصراع والتعاون فى مجال المياه بين المنطقة العربية وجيرانها، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير ٢٠٠٧، ص ٣٠٩.

(١٩٢) منصور العادلى، موارد المياه فى الشرق الأوسط صراع أم تعاون، فى ظل القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٥٥١؛ محمد عاطف كشك، عن الأرض والماء فى مصر، دراسة فى استعمال وإدارة الموارد فى الزراعة المصرية، القاهرة: ميرييت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص ١٩٢.

(١٩٣) محمد صفوت قابل " نهر النيل أداة للتعاون الاقتصادى .كيف" فى محمد عاشور (محرر) التكامل الاقتصادى الإقليمي والتنمية فى أفريقيا ، الواقع والتحديات، ط١ (جامعة القاهرة، ٢٠٠٥) ص ٣٠٣.

(١٩٤) حمدي عبد الرحمن، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة (٢)"، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(195) A Primer in Strategy Development, in: **U.S. Army War College Guide To Strategy**, Strategic Studies Institute (2001) P.17

(١٩٦) سامي السيد أحمد محمد محمد، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(١٩٧) أشرف محمد عبد الحميد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى التسعينات، ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٣، ١٢٩؛ سيف الدين يوسف محمد سعيد، "البعد الخارجى والصراع حول المياه" [www.sudengineers.org/pdf/14/10/2010](http://www.sudengineers.org/pdf/14/10/2010)

- (١٩٨) حمدي عبد الرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المصري"، مرجع سابق، ص ٣٣.
- (١٩٩) مريم السلماي، "النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٨، العدد ١٣٣، ص ٨٤.
- (200) CIA, Deputies meeting, 28 January 1957.
- (٢٠١) مريم السلماي، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (202) CIA, Report to the president on trip to Africa, February 28 – March 21 1957.
- (٢٠٣) شريف سعد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٦٣، ٦٢، ٦٥.
- (٢٠٤) عادل محمد خليل، مرجع سابق، ص ٢٦٠-٢٦١.
- (٢٠٥) عبد الملك عودة، السياسة المائية ومياه النيل في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٨، ٩١؛ عبد الله مرسى العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية ( القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٦) ص ١٥٣.
- (٢٠٦) محمد سالم طابع، "التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة" في: محمد عاشور وأحمد على سالم، التكامل الإقليمي في أفريقيا، رؤى وآفاق، المرجع السابق، ص ٣٤٩.
- (207) Nurit Kliot, **Water resources and conflict in the Middle East (London, Routledge, 1994)** p.69-70 ; Debay Tadesse, **The regional dimensions of Ethiopia's economic and social development with special reference to the Nile river , ph.D. Howard university , 2007 , p.111**
- (٢٠٨) مجلس الوزراء ١٤٦٤٢٤ - ٠٠٨١ ملف مياه النيل، تقرير مهندس عصام راضي لرئيس مجلس الوزراء عاطف صدقي عن اجتماع مجموعة مياه الشرق الأوسط الذي عقد عام ١٩٩٣ ، ومذكرة بشأن ما دار خلال مؤتمر النيل ٢٠٠٢ الذي عقد في أسوان ١٩٩٣. قدم التقرير في ٢١/٢/١٩٩٣..
- (209) **F.O 371- 113737 JE 1423/ 184** , The High Dam and division of Nile water 2/11/1955,
- (210) **C.O 822/ 1417** , From Foreign Office to Washington Telegram No. 2 733, 17 June 1959
- (211) **C.O 822/ 1417**, From Washington to Foreign Office Telegram No. 1430 17 June, 1959.
- (212) **F.O 371- 113737 JE 1423/ 182** , The High Dam , October 1955
- (213) Richard Elliot Benedict , The High Dam and the transformation of the Nile , **Middle East Journal**, Vol. 33, No. 2 (Spring, 1979)p. 123
- (214) James Mulira, **Op.cit.**, p.134
- (215) Lacey, Marc "Traditional Spirits Block a \$500 Million Dam Plan in Uganda" **New York Times**, Sep 13, 2001.

(216) FRUS, Treaties and other international acts series 13001, Department of state. Globe program, agreement between the United States of America and Uganda, 26 November 1998.

(٢١٧) مجلس الوزراء، ١٦٤٤١٥ - ٠٠٨١ ، محضر جلسة اجتماع لجنة دراسة المشروعات المائية بدول المنبع ١٩٩٠ / ٢ / ٢٧

(218) [https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentlist?keyword\\_select=allwords&srt=score&order=desc&qterm=1950&lang\\_exact=&docty\\_exact=Loan+Agreement](https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentlist?keyword_select=allwords&srt=score&order=desc&qterm=1950&lang_exact=&docty_exact=Loan+Agreement)

(٢١٩) حسام رضا "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط" في: سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه، الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة سعد الطويل، ط ١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥) ص ٢٤٣.

(٢٢٠) حلمى شعراوى ، أفارقة وعرب فى مهب الريح (دار الأمين للنشر والتوزيع، د.ت) ص ١٨٢-١٨٣.

(٢٢١) سامي السيد أحمد محمد محمد، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢٢٢) المرجع السابق ، ص ١٤٥.

(223) Israelis. "Out of fover in Africa, still find home in Ethiopia" **Washingtgon Post**, 1 October 1977.p.9

(٢٢٤) نادية سعد الدين، " التغلغل الاقتصادي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٩٢، يونيو ٢٠٠٣، ص ٥١.

(٢٢٥) جميل جمال عثمان موسى، مرجع سابق ، ص ١١٨.

(٢٢٦) نادية سعد الدين ، مرجع سابق ، ص ٤٦.